

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة 02 أوت 1955 سكيكدة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم: العلوم الاقتصادية  
عنوان المذكرة

دور مناخ الإستثمار في إستقطاب الإستثمارات الأجنبية في  
الجزائر

مذكرة ضمن متطلبات

نيل شهادة الماستر تخصص إقتصاد دولي .

إشراف الأستاذ :

❖ علوان ضاوي

إعداد الطالبة:

❖ ياسمين براهيمية

لجنة المناقشة

1- د- كعوان سليمان رئيسا

2- د- ضاوي علوان مشرفا

3- د- بوعفار آمال مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2021

## تشكرات

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

(إن أشكر الناس لله عز وجل أشكرهم للناس)

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان للدكتور علوان الضاوي على مجهوداته ونصائحه وعلى صبره معنا لإنجاز هذا المذكرة.

كما نتقدم بجزيل الشكر المسبق للجنة المناقشة على ما سيقدمونه من ملاحظات وتوجيهات والتي لن تزيد هذا العمل إلا إتقاناً وجمالاً.

و نشكر كل أستاذة كليتنا على دعمهم وتشجيعهم لنا، دون أن ننسى من مد لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد.



## الإهداء ....

الحمد لله الذي بعونه تتم الصالحات والصلاة على رسوله الكريم  
لك الحمد ربي على عظيم فضلك و كثر عطائك أنه لا ينسى في هذه اللحظات التي لعلي  
لا أملك أغلى منه أن أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى  
الذي غرس أسمى المبادئ و القيم و كان قدوتي و مثلي الأعلى و أخذ بيدي و سهر  
الليالي جادا عاملا من اجل راحتي حتى احقق هذا الهدف المنشود أبي، أطال الله في عمره  
و إلى التي منحني سنوات عمرها و كل حبها و من ظلت تدعمني و تدعو لي حتى نجحت  
و التي يعجز اللسان عن وصفها سوى النطق باسمها أمي، رحمها الله و اسكنها فسيح جنانه  
إلى من لا تحلو الحياة إلا بهما و بهجتي أخي وحيد، فارس، رمز الدين، سيد علي،  
إلى رفيق دربي و زوجي و أعز صديق لي و الذي ساندني في هذا العمل

### فارس بيطل

و أغلى ما أملك ابني محمد آدم

و إلى جميع افراد عائلتي دون إستثناء

و إلى جميع من ساهم في إعداد بحثي من قريب أو من بعيد و إلى كل أصدقاء

التخصص.

إلى جميع أساتذة قسم العلوم الاقتصادية، و أخيرا إلى من نسيتهم في مذكرتي و حفظته في قلبي.



إعداد الطالبة : براهيمية ياسمين

عنوان الدراسة : دور مناخ الإستثمار في إستقطاب الإستثمارات الأجنبية في الجزائر

الجامعة : جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة

الكلية : كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

القسم : إقتصاد دولي

عدد الفصول : 02

عدد الصفحات : 72

السنة الجامعية 2020-2021

المشرف : ضاوي علوان

الإشكالية المطروحة : إلى أي مدى يمكن أن يساهم مناخ الإستثمار في إستقطاب الإستثمارات الأجنبية في الجزائر ؟

ملخص الدراسة :

تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا مهما في تنمية القدرات التنافسية لاقتصاد الدول خاصة النامية منها، لذا تتسابق من أجل بيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطابه، حيث يعتمد المستثمر الأجنبي إلى اتخاذ قراره

الاستثماري بناء على مجموعة من المؤشرات الدولية والاقتصادية، التي تساعد على توجيه استثماراته. وفي سبيل تعظيم المكاسب التي تتمتع بها الاستثمارات الأجنبية المباشرة للبلد المضيف، عملت كل من الجزائر وتونس على توفير مناخ استثماري ملائم، من خلال تقديم جملة من الحوافز والمزايا وتسهيل اقتصادها.

وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة هامة مفادها أن المناخ الاستثماري لكل من الجزائر وتونس ورغم تمتعه بالكثير من الإمكانيات إلا أنه مازال يحتاج إلى بذل المزيد من الجهود لتحسينه واستغلال تلك الإمكانيات لاستقطاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف القطاعات الاقتصادية للبلدين.

الكلمات المفتاحية:

الاستثمار الأجنبي المباشر، مناخ الاستثمار، المؤشرات الكمية، المؤشرات النوعية، الجزائر.

concurrent pour aménagement un climat d'investissement propice à la polariser les investissements étrangers, à tel point que l'investisseur étranger agréer pour prendre la décision à un ensemble les indicateurs internationales et économiques qui Favoriser à guidage .l'investissement

Mots-:

clés

,Les Investissements Directs Etrangers (IDE), Climat Investissement

Indicateur Quantitatifs, Indicateur Qualificatifs, Algérie

# الفهرس

الصفحة	العنا	وان
-	إهداءات	

-	تشكرات
أ-ج	مقدمة
6	❖ الفصل الأول: الاستثمار الاجنبي ومناخه
7	المبحث الأول: الاستثمار الاجنبي
8	المطلب الأول: تعريف الاستثمار الاجنبي
9	الفرع الأول : تعريف الاستثمار الاجنبي
10	الفرع الثاني : تعريف الاستثمار
10	الفرع الثالث : تعريف المستثمر
11	المطلب الثاني: اهمية الاستثمار المباشر
13	المطلب الثالث : العوامل المحفزة لجذب الاستثمار
17	الفرع الاول : مؤسسات الاستثمار الاجنبي و مصادر تمويلها
19	الفرع الثاني : أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على اقتصاد الدول النامية
25	المبحث الثاني: مناخ الاستثمار الاجنبي
26	المطلب الأول: تعريف مناخ الاستثمار
27	المطلب الثاني: مقومات مناخ الاستثمار
27	الفرع الاول مناخ السياسي الأمني
27	الفرع الثاني : المناخ الثقافي و الإجتماعي
28	الفرع الثالث : المناخ الاقتصادي
29	الفرع الرابع : مناخ الاستثماري في الجزائر
32	المبحث الثالث : دراسات سابقة
33	المطلب الأول : دراسات وطنية .
34	المطلب الثاني : أهم ما تميزت به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة .
34	المطلب الثالث : التعقيب على الدراسات السابقة .
36	❖ الفصل الثاني: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر
38	المبحث الأول: واقع الاستثمار الاجنبي في الجزائر
38	المطلب الأول: أهم المؤسسات الدولية لمناخ الاستثمار
42	المطلب الثاني: أهم متطلبات مناخ الاستثماري في الجزائر في ظل التحديات المفروضة
45	المطلب الثالث: اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر من حيث الدوافع والمحفزات

46	المبحث الثاني: واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر من خلال مناخ الاستثمار السائد من 2018/2000
47	المطلب الأول: تأطير القانوني للاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر
48	المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الاجنبي في الجزائر
51	المبحث الثالث: تقييم السياسات جذب الاستثمار الاجنبي في الجزائر 2020/2000
52	المطلب الاول: مؤشرات النوعية لتقييم جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر
56	المطلب الثاني: التدابير المتخذة قصد تحسين مناخ الاستثماري في الجزائر
	خاتمة
	قائمة المراجع





# قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
15	الدوافع للمستثمر الأجنبي والدول المضيفة	1
41	المشاريع الإستثمارية الأجنبية في الجزائر	2
43	نقاط الضعف والتحديات التي يواجهها مناخ الاستثمار في الجزائر	3
49	حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000 الى 2021	4
52	درجة الحرية الاقتصادية في الجزائر من 2008_2019	5
53	مؤشر التنافسية العالمي في الجزائر للفترة 2004-2018	6
54	تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر في فترة 2000-2019	7
55	تطور مؤشر سهولة الأعمال في الجزائر 2015-2019	8

# قائمة الاشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
46	أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر من حيث الدوافع والمحفزات	1

مقدمة

عامّة

## مقدمة

### مقدمة :

امتازت بداية القرن العشرين بميل برز نحو عولمة الاقتصاد وشموليته التي تهدف عمليا إلى توحيد أجزاء الاقتصاد سواء كان عالمي أو وطني وإلغاء الحواجز التي تحول دون الحرية الكاملة لتدفق عناصره ومبادلاته وحركة عوامله سواء كانت سلعا أو رأسمال، عمالة أو تكنولوجيا أو غير ذلك... الخ. بمعنى ارتباط كل بلد بشبكة عالمية مالية وتجارية وتكنولوجية بالعالم الخارجي، بحيث باتت الحياة مستحيلة بمعزل عن هذه الظاهرة التي تقوم بتغيير البيئة الاقتصادية وتوجيهها صوب تحرير التجارة وأسواق رأس المال وزيادة إنتاج الشركات والتغيير التكنولوجي.

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر مظهرا من مظاهر العولمة الاقتصادية بالنظر إلى حجم تدفقاته وتنوع صورته وانتشاره في كل الدول المتقدمة منها والنامية. بالإضافة إلى أهمية آثاره على الاقتصاديات المضيفة، ولقد أثبت الاستثمار الأجنبي المباشر مرونته خلال الأزمات المالية، لذلك فإن العديد من الدول النامية تفضله على التدفقات الأخرى لرأس المال الأجنبي لكن بالرغم من وجود شواهد جوهرية على أن هذا الاستثمار يعود بالفائدة على

الدول المضيفة من خلال نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والمساهمة في تراكم رأس المال ورفع كفاءة رأس المال البشري وتحسين المهارات والخبرات، فإن عليها أن تقيم تأثيره المحتمل. فقد اشتد التنافس بين الدول على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك بمنحها العديد من الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها ودخولها السوق المحلي، حيث قامت كل الدول النامية بوجه عام .

التشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب وتزيل كل القيود التي تقف في طريقهم، مما يعني تقليص حجم المعوقات التي تقف في وجه هذا النوع من الاستثمارات. الجزائر وتونس من بين هذه الدول التي تحاول جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، وذلك من خلال إتباع سياسات وإجراءات مناسبة، واستخدامهما للعديد من الحوافز والامتيازات لتطوير مناخ الاستثمار لديهما، ورغم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر المتوفرة في الجزائر، فإن هناك جملة من العوائق التي تحد من جاذبيتها.

### إشكالية الدراسة :

و مما سبق يمكننا عرض المشكلة في التساؤل الجوهري التالي:

❖ الى اي مدى يمكن ان يساهم مناخ الإستثمار في إستقطاب الإستثمارات الأجنبية في

الجزائر؟

تحت هذه الإشكالية الرئيسية تدرج أسئلة فرعية، تتمثل في:

## مقدمة

- ✓ ما هي أهم المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ✓ ما هي الدوافع و المعوقات المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة على اقتصاديات الدول النامية؟
- ✓ ما مدى فعالية المزايا والحوافز المعتمدة في الدول المضيفة في تكوين مناخ استثماري جاذب؟
- ✓ ما مدى حرص الدول المضيفة (الجزائر) في بذل الجهود لفتح الباب أمام المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ✓ وما هي طبيعة العراقيل التي تقف في وجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر؟

### فرضيات البحث:

- من أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة، فقد تم صياغة وبلورة الفرضيات التالية:
- ✓ يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على تحسين الأداء وتطوير الكفاءات الإنتاجية بالدول المضيفة.
  - ✓ تتأثر قرارات المستثمر الأجنبي بطبيعة المناخ الاستثماري في الدولة المضيفة، الذي يعني مجمل الأوضاع الاقتصادية، السياسية، القانونية، الإدارية والاجتماعية، المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية.
  - ✓ ثمة جهود مضمّنة تبذلها الدول المضيفة (الجزائر) لأجل تحسين أدائها فيما يخص اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر ولكنها تبقى غير كافية في الوقت الراهن بالأخص إذا ما تمت مقارنتها با لجهودات المبذولة من طرف دول أخرى؛
  - ✓ بالرغم من تعدد وتنوع الفرص الاستثمارية في الجزائر، إلا أن هناك عجز في كفاءة الأطراف المؤسسية، وعدم المرونة في النصوص التشريعية، فضلا عن ضعف أداء الجهات المكلفة بالترويج، والإعلام الخارجي، الأمر الذي أضفى ضبابية على الإستراتيجية الوطنية لاستقطاب رأس المال الأجنبي.

### أهمية البحث:

في ظل معرفة التدويل المستمر للعلاقات الاقتصادية الدولية، والاتجاه نحو تحرير الاقتصاد العالمي، وزيادة تشابك الأسواق، حظيت ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة باهتمام متزايد من قبل الاقتصاديين، وأصحاب القرار باعتبارها أحد أهم التدفقات المالية المتاحة أمام الدول النامية، بالإضافة إلى كونها من أهم المصادر الرئيسية لتحويل التكنولوجيا، والأساليب الإدارية والتنظيمية الحديثة، والنفاز إلى الأسواق الخارجية، وتحقيق اندماج أفضل في النظام الاقتصادي العالمي.

## مقدمة

تتمحور أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة من زاويتين أساسيتين:

- **زاوية أكاديمية بحثية:** تركز أساسا على عدد معتبر من الأبحاث والدراسات التي تعالج مختلف الجوانب المرتبطة

بظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمناخ الاستثماري الذي يعني تفاعل مجمل الأوضاع الاقتصادية، السياسية والقانونية، الإدارية والاجتماعية للدول المضيفة.

- **زاوية إجرائية تنظيمية:** تبرز من خلال تعاطف جهود الدول النامية لاستقطاب المزيد من رأس المال الأجنبي

وتنظيم علاقة حكومات الدول المضيفة مع الشركات متعددة الجنسيات، في إطار المصلحة المشتركة، وذلك من خلال بيئة المناخ الاستثماري على النحو الذي يساعد على انسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

### أهداف البحث:

يحاول هذا البحث تحقيق الأهداف التالية:

- عرض الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر و المناخ الإستثماري المناسب من خلال ما تناوله المفكرون الاقتصاديون عبر مختلف المدارس.
- عرض أهم الدوافع و الحوافز لجلب الإستثمارات الأجنبية و تهيئة المناخ المناسب لتماشيا .
- معرفة مختلف المؤشرات الكمية والنوعية التي يعتمدها المستثمر الأجنبي في اتخاذ قرار الاستثمار وتوجيه استثماراته إلى بلد دون الآخر .
- التعرف على واقع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس والجزائر، من خلال بحث وتحليل عوامل تدفقه ومدى جاذبية مناخهما الاستثماري.
- ثم الوقوف على أهم العقبات التي تعترض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس والجزائر .

### أسباب اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار هذا الموضوع بناء على عدة أسباب أهمها:

- ✓ الاهتمام المتزايد الذي حظي به الاستثمار الأجنبي المباشر وما زال يحظى به حاليا من طرف الكثير من الخبراء والاقتصاديين وحكومات مختلف دول العالم، وخاصة منها الدول النامية بما فيها الدول العربية فهي توجه العديد منها نحو تحسين أداء استقطابه ومن ثم الاندماج التدريجي في الاقتصاد .
- ✓ -تزايد اهتمام العديد من البلدان على الاستثمار فيكل من الجزائر و بلدان أخرى نامية .



## مقدمة

- ✓ التركيز على أهمية توظيف الموارد المالية في مشاريع تنموية والتي أغلبها تكون في شكل مدخرات.
- ✓ التركيز على خلق مناخ مناسب لجلب إستثمارات تفيد بلدان نامية .
- ✓ جعل إمكانية تحويل جزء من الديون الخارجية إلى استثمارات؛
- ✓ -الميل إلى الخوض في المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات وتحولات متلاحقة.

### حدود البحث:

حتى نتمكن من الإجابة على إشكالية البحث، وتحقيقا للأهداف المرجوة من هذه الدراسة، فقد تعين علينا وضع حدود وأبعاد للدراسة التي تمثلت أساسا في الإطار الزمني فحددت فترة الدراسة إلى غاية 2021. أما الإطار المكاني فقد تم اقتصار بحثنا على تحليل و تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

# الفصل الأول

الإستثمار الأجنبي ومناخه

## المبحث الأولي : الإستثمار الأجنبي .

يعتبر الإستثمار الأجنبي ظاهرة معقدة الجوانب . نظرا للتعقيدات الناتجة عن إختلاف المعايير المحاسبية و القانونية وكذلك الإحصائية بشأنها لذلك تسعى من خلال هذا المبحث إلى إزالة هذا التعقيد بتعريف الظاهرة بدقة و التعريف بأشكالها و المراحل التي مرت بها.

تعددت و إختلفت التعاريف لكن سوف نبدأ بالتعريف اللغوي ثم نتطرق إلى التعريف الإقتصادي .

## المطلب الأول : تعريف الإستثمار الأجنبي .

أولاً :

قبل تعريف الإستثمار الأجنبي نتطرق إلى نقوم تعريف الإستثمار على الاستثمار بشكل عام .

### - تعريف الإستثمار :

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالاستثمار عند الكثير من الكتاب والخبراء الإقتصاديين إلا أن هذه التعاريف تتضمن الكثير من التشابه.

فالاستثمار يقوم على التضحية بإشباع رغبة استهلاكية خاصة وليس مجرد تأجيلها فقط كما هو الحال بالنسبة للإدخار، وذلك أملاً في الحصول على إشباع أكبر في المستقبل.

وعموماً يمكن تعريف الاستثمار على أنه ذلك الجزء المقطوع من الدخل القومي، والمسمى بالإدخار والموجه إلى تكوين الطاقات الإنتاجية القائمة، وتجديدها بهدف مواجهة تزايد الطلب، وطالما أن المستثمر مستعد لقبول مبدأ التضحية برغبته الاستهلاكية الحاضرة يكون مستعداً أيضاً لتحمل درجة معينة من المخاطر<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> -يحيياوي سمير ، العولمة و تأثيرها على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية حالة الجزائر ، علوم التسيير ، جامعة البويرة ن سنة 2015 ، ص10 .

## ثانيا : تعريف الإستثمار الأجنبي .

- 1- لغة : هو لفظ مأخوذ من الثمر أو حمل الشجر ، و أثمر الشجر أي خرج ثمره و النمو هو أنواع المال ' و ثمر ماله أي نماء و بالتالي فالاستثمار هو طلب الحصول على الثمر<sup>1</sup>
- 2- الاستثمار مصدر للفعل أستثمر مشتق من الثمر ، و الاستثمار هو استخدام المال أو تشغيله بقصد تحقيق ثمر هذا الإستخدام ، فيكثر المال و ينمو على المدى الزمن، و هو عبارة عن راس المال المستخدم في إنتاج أو توفير الخدمات أو السلع ، و قد يكون استثمارا ثابتا كالأسهم الممتازة و السندات ، أو استثمارا متغيرا مثل الملكية الممتلكات ، و يعرف الاستثمار بأنه الاصول التي يشتريها الأفراد و المنشآت من أجل الحصول على دخل في الوقت الحالي أو المستقبلي<sup>2</sup>.
- 2- ويقصد به تحركات رؤوس الأموال الدولية التي تسعى لإنشاء أو التطوير أو الحفاظ على الشركات أخرى تابعة أجنبية و ممارسة السيطرة على إدارة أجنبية .
- 3- الإستثمار هو مايعرف بالنشاط الدولي للأعمال والذي من ابرز صوره الاستثمارات الدولية وقد تكون هذه الأخيرة إما إستثمارات حقيقية في أصول ملموسة أو توظيفات في أوراق مالية و عملات<sup>3</sup>

## 3- تعريف المستثمر الأجنبي .

بعد التطرق إلى تعريف الإستثمار الأجنبي لابد من معرفة القائم على الإستثمارات الأجنبية الذي يعرف بالمستثمر الأجنبي حتى نتمكن من التفرقة بينه و بين المستثمر الوطني .

1 - يحيوي سمير ، مرجع سبق ذكره ، ص16.

2 - شلغوم محند عميروش ، دور مناخ الإستثماري في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية ، مكتبة حسين العصرية ، لبنان ، سنة 2012 ، ص 45.

3 - كريمة فويدري ، الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو الإقتصادي ، في الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، علوم اقتصادية و تسيير ، جامعة تلمسان ، سنة 2010 ، ص 25.

كما للابد من تحديد المعيار الذي من شأنه إضفاء صفة الأجنبي على المستثمر<sup>1</sup>

تعددت التعاريف الخاصة بالمستثمر الأجنبي ، فيمكن تعريفه بأنه كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم باستثمار رؤوس أمواله في الدول المضيفة من أجل تحقيق أهدافه، بمعنى أنه يقوم بتنفيذ العمليات الاستثمارية لحسابه الخاص ، وقد يتحمل المستثمر جزءا أو كل المخاطر أثناء القيام بالعمليات الاستثمارية على حسابه الخاص<sup>2</sup>

كما عرف أيضا بأنه : كل شخص أجنبي طبيعي أو معنوي يقوم بإدخال رأس ماله النقدي أو العيني إلى الدولة المضيفة

للاستثمار لغرض إقامة مشروع استثماري وفقا لأحكام قوانينها الوطنية سواء كان المشروع الاستثماري الذي يخضع لسيطرته أو توجيهه ، أو في شكل قروض أو اكتتاب في الأسهم أو سندات<sup>3</sup>.

#### - أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن أن نميز في الإستثمار الأجنبي المباشر بين ثلاث أنواع أساسية هي:

1- الإستثمار المشترك: حسب "أبو قحف عبد السلام" كان آراء بعض الاقتصاديين حول الإستثمارا مشترك

كما يلي: يرى "كولد" kolde أن الإستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة الخبرة وبراءات الاختراع أو العلامات التجارية... الخ . ويرى "تيربسترا" Tirpistra أن الإستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية ويكون أحد أطراف الإستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة

1 - كريمة قويدري ، مرجع سبق ذكره ،ص36 .

2 - فؤاد التاجر ، الإستثمار الدولي و التنسق الضريبي ،مؤسسة الشباب الناجح ، مصر ، سنة 2000 ، ص146.

3 كريمة قويدري ، مرجع سبق ذكره ،ص45 .

الكاملة عليه - ويرى "ليفنجستون" livingston أنه يعتبر استثمارا مشتركا في حالة اشتراك طرف أجنبي أو أكثر من طرف محلي (سواء كان شركة وطنية قائمة أو غير ذلك) للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو قديمة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي آخر سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا.

من خلال هذه التعاريف السابقة يمكننا أن نستخلص ما يلي : يكون الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني وآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف. قد يكون الطرف الوطني شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص. ليس بالضرورة أن يقدم المستثمر سواء كان أجنبي أو محلي، حصة في رأس المال أي أن المشاركة يمكن أن تكون من خلال تقديم الخبرة أو العمل التكنولوجي كما يمكن أن تكون على شكل تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية. لكل طرف الحق في المشاركة في إدارة المشروع وهذا هو العنصر الحاسم في التفرقة بين مشروعات الاستثمار المشترك وعقود الإدارة و اتفاقيات التصنيع أو مشروعات تسليم المفتاح<sup>1</sup>.

- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

وتتمثل في قيام الشركات المتعددة الجنسيات بإنشاء فروع لها لإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضييفة على أن تكون لها الحرية الكاملة في الإدارة و التحكم في هذه النشاطات ويعتبر هذا النوع من الاستثمارات الأكثر تفضيلا لدى الشركات المتعددة الجنسيات والشكل الموالي يبين الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وكذا مسارات واختيارات الشركات المتعددة الجنسيات لغزو الأسواق العالمية<sup>2</sup>.

1 -خلاف احمد، دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر،المكتب العربي للمعارف، ط1، سنة 2001، ص294.

2 - شمري، احمد هليل، معوقات الاستثمار الاجنبي في الدول العربية، مصر، العراق، السعودية، الجزائر، اليمن، دار الايام ، سنة 2016، ص320.

## المطلب الثاني : أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعتبر الاستثمار الأجنبي العامل الرئيسي الذي يتحكم في معدل النمو الاقتصادي من ناحية، وفي كميته، وكيفية هذا النمو من ناحية أخرى.

أي أن معدل النمو المطلوب، يتوقف على القدرة في جذب التدفقات النقدية المطلوبة، وهذا يتوقف على القدرة في توفير الحوافز والمزايا والتسهيلات التي يكون لها تأثير نسبي على أصحاب رؤوس الأموال في اتخاذ القرارات بالاستثمار في أي بلد وبالتبعية التأثير في حجم الاستثمارات المطلوبة من المصادر الداخلية والخارجية.

وفي هذا السياق يتبين لنا أن هناك حلقات متواصلة توصلنا إلى نتيجة مفادها أن النمو الاقتصادي ظاهرة ديناميكية تتمثل في تغير كمي لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الأساسية من فترة إلى أخرى .

تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول النامية مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجية خاصة بالنسبة للدول التي لا تملك أي مداخيل من مصادر طبيعية واقتصاداتها تعتمد على الاستدانة من العالم الخارجي فقط .

- يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على الرفاه من القدرة التنافسية لاقتصاد البلد المضيف ويظهر ذلك في مدى قوة ارتفاع الصادرات وتراجع الواردات وبذلك يعتبر مصدرا من مصادر العملة الصعبة مما يساهم في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات؛

- مساهمة المشروع في تحقيق فوائد مشتريه له وللدول المضيفه سواء عن طريق الاستخدام

الفاعل لموارد هامة أو مقابل تحقيق أرباح بينية سواء للمستثمر أو للدولة المضيفة بحيث تحقق في النهاية تحركا ملوثا في عجلة الاقتصاد؛

- لا يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مجرد أداة لتحويل النقد الأجنبي فحسب بل يتعدى ذلك لاتم الخبرات حيث أنه يعمل على تحويل موارد حقيقية من الخارج تتمثل في المعدات و الفنية والإدارية والتنظيمية... والتي يمكن أن تحطم الكثير من العوائق التي تقف في طريق التنمية؛

- تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق العديد من الوفرات الاقتصادية التي تدفع حرية التصنيف في البلد المضيف فضلا عن تأهيل العامل المحلي من خلال إنشاء معاهد آلات والآساليب الحديثة والمتطورة في الإنتاج بالإضافة إلى التدريب الأيدي الوطنية على ذلك فهي تحفز المنتجين الوطنيين على تطوير أساليبهم الإنتاجية عن طريق محاكاتهم للمستثمرين الأجانب؛

- ينسب للاستثمار الأجنبي الفضل في إيقاف عملية استنزاف الخبرات الوطنية التي يشكو منها البلد المضيف بما توفره من فرص عمل تنافس فرص العمل التي تسعى إليها هذه الخبرات خارج البلاد؛

- لا ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على فرض أعباء ثابتة في صورة فوائد وأقساط على ميزان المدفوعات الخاص بالدولة المضيفة.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره عن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فإنه يوفر فوائد كثيرة



للمجتمع والدولة حيث يعمل على توفير فرص العمل وبالتالي التخفيض من مستوى

البطالة بما أنه يساهم في توفير السلع والخدمات للمستهلك المحلي بأقل سعر وبأقصر مدة بالمقارنة مع المنتجات المستوردة فضلاً عن زيادة الإيرادات العامة من خلال فرض الضرائب على مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر أما على المستوى الخارجي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في اندماج البلد المضيف في الاقتصاد العالمي.

### المطلب الثالث : العوامل المحفزة لجذب الإستثمار .

الدافع لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر تنقسم العوامل التي تحفز وتجذب الاستثمار الأجنبي إلى عوامل سياسية واقتصادية التنظيم والتشريع. يمكن تلخيص أهم هذه العوامل على النحو التالي<sup>1</sup>:

- ❖ **توفير الأمن والاستقرار:** الاستثمار الأجنبي المباشر موجه للدول التي تتمتع بالاستقرار التام توفير الحماية القانونية لرأس المال في ظل السياسات الاقتصادية والظروف الاجتماعية بالإضافة إلى إنشاء مؤسسات متخصصة لإجراء المعاملات وأداء المهام مع المستثمرين الأجانب الإرشاد والرعاية .
- ❖ **حجم السوق المحلي:** تهدف هذه الاستثمارات إلى إيجاد أسواق كبيرة خاصة في بعض الدول يعتبر الاستثمار المباشر بديلاً عن الصادرات من بلد المنشأ.
- ❖ **فرص الاستثمار في صناعة الخدمات:** بعد خصخصة العديد من المؤسسات العامة استثمرت العديد من الشركات الأجنبية في هذا المجال في الدول النامية بما في ذلك الدول العربية خدمات في مجالات مختلفة مثل: المياه والكهرباء والمواصلات والبنوك ...
- ❖ **توفير العمالة الرخيصة والمؤهلة:** تسعى معظم الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمار وأوضح أن تلك الدول تتميز بعمالة منخفضة التكلفة وعالية الكفاءة .

1 - شمري، احمد هليل، مرجع سبق ذكره، ص 470.

❖ **توفر الموارد الأولية:** وهو ما يميز توجهات أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مثل: شركات

استخراج المعادن المحروقات والموارد الأخرى؛

❖ **ارتفاع معدلات النمو:** تستهدف الشركات المتعددة الجنسيات الاستثمار في الدول ذات

معدلات النمو المرتفعة من أجل رفع حصتها الإنتاجية في الأسواق الخارجية وهو ما أثبتته

الدراسات التجريبية في الكثير من البلدان والتي أيدت الارتباط الإيجابي بين معدلات النمو

وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

❖ **توفر البنية الأساسية:** يحتاج الاستثمار الأجنبي المباشر إلى توفر بنية تحتية ملائمة من حيث

النوعية وتكاليف الاستخدام وهو ما يسهم في تخفيض التكاليف الاستثمارية .

**عوامل محفزة أخرى :** حرية تحويل الأرباح والاستثمار للخارج، استقرار سعر العملة المحلية سهولة إجراءات

الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل ما الجهات الرسمية، إمكانية تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار، الإعفاء

من الضرائب والرسوم الجمركية وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها، توفر شريك محلي من البلد المضيف

حرية التنقل والتصدير حرية التملك واتخاذ القرار .

الجدول رقم (01): يوضح الدوافع للمستثمر الأجنبي و الدول المضيفة .

دوافع المستثمر الأجنبي	دوافع الدول المضيفة
* البحث عن استثمارات ذات ضرائب أقل أو معدومة.	* تحقيق تقدم اقتصادي؛
* التخلص من التكنولوجيا المتقادمة ومخزون سلعي راكد؛	* جذب الاستثمارات الأجنبية؛
* التغلب على البطالة في الدول المتقدمة؛	* الحصول على التكنولوجيا المتقدمة وطرق الإدارة الحديثة؛
* البحث عن أسواق جديدة؛	* إحلال المنتج المحلي مكان الواردات؛
* النمو والتوسع و غزو أسواق خارجية؛	* توظيف عوامل إنتاج محلية؛
* اختيار منتجات جديدة؛	* إنشاء صناعات جديدة؛
* الاستفادة من المزايا والإعفاءات الممنوحة؛	* التوسع في صناعة الخدمات والتأمين والمصارف؛
* البحث عن أرباح ضخمة؛	* تنمية التجارة الخارجية؛
* الاستفادة من الأجور المنخفضة لعمال الدول المضيفة؛	* تحسن المركز التنافسي.
* استغلال المواد الخام المتاحة بالدول المضيفة؛	
* استغلال بعض الاستثمارات المتاحة محليا.	

المصدر : من إعداد الطالبة .

- حوافز المناخ الاستثماري:

هناك العديد من الحوافز التي من شأنها تهيئة المناخ الاستثمار لجذب الاستثمار المحلي والاجنبي واستدامته نعرضها في ما يلي:

1 -وجود سياسات اقتصادية كلية مستقرة ويتم الوصول الى هذه البيئة من خلال برامج الاصلاح الاقتصادي والتحكم في التضخم ووضع برامج مدروسة وعلى اسس علمية ميدانية.

2 -حجم السوق واحتمالات النمو فكلبر حجم السوق يؤدي الى زيادة تدفق الاستثمار المحلي والاجنبي وارتفاع معدل نمو الناتج يعني ارتفاعفرص التقدم والتحسين في الاقتصاد القومي.

3 -الاطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار فلا بد من وجود قانون موحد للاستثمار واضح ومستقر وشفاف لا يتعارض مع التشريعات الاخرى ذات الارتباط، ويقدم ضمانات كفيلة لحماية المستثمر ، ووجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات وحل النزاعات.

4 -بنية تحتية مناسبة تتمثل في توفير شبكة الطرقات والمواصلات وتوفير شبكات الاتصال وتكنولوجيات الحديثة ، وتطوير مؤسسات المناولة.

5 -الاهتمام بتنمية الموارد البشرية ودعم القدرات الذاتية للتطوير التكنولوجي ويتحدد ذلك في ضوء الكفاءات البشرية المتوفرة ومدى الاستثمار في أنشطة البحوث والتطوير ..

6 -الحوافز المالية والتمويلية وتتمثل في الحوافز الضريبية،/ والاعفاءات وانشاء المناطق الحرة، وكذلك تقديم الاعانات الحكومية لتغطية راس المال وتكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري، وفي الائتمان الحكومي المدعم، بالإضافة الى تسهيل تحويل راس المال والارياح نحو الخارج.

- آثار ومخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر.

تقوم مؤسسة الاستثمار الاجنبي المباشر، وهي غالبا المؤسسة متعددة الجنسية، بتنفيذ عمليا ا وأداء

وظائفها وفق ديناميكية عمل محكمة، تربط المؤسسة بمختلف عناصر بيئتها الداخلية والخارجية. ونتيجة للدور الهام

الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والمساهمة في رفع مستويات المداخل والمعيشة وخلق المزيد من فرص العمل التعزيز في قواعد الإنتاج وتحسين المهارات والخبرات الإدارية وتحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير والتسويق. إلا أنه محفوف بالمخاطر وعلى البلدان المستقطبة له العمل على إدارة تلك المخاطر والتصدي لها.

أولاً: مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر ومصادر تمويلها.

أ. مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر: أثناء الاطلاع على موضوع الشركات متعددة الجنسية، لوحظ وجود عدة مصطلحات أو تسميات إن صح التعبير، تنصب كلها في إطار مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر ولهذا قبل التطرق إلى تعريف الشركات متعددة الجنسية، سنحاول وبصورة مبسطة لأهم هذه التسميات، على النحو التالي: الشركات الأجنبية، الشركات الدولية، الشركات عبر الوطنية (ترانس ناشيونال)، الشركات متعددة الجنسية.

1- الشركات الأجنبية: "هي الشركة التي تملك أو تدير بصورة مباشرة أو غير مباشرة نشاطا استثماريا خارج الدولة الأم، وذلك بغض النظر عن عدد الدول المضيقة التي يقع في دائر الاستثمار".

'ليفن حسنون' أن الشركة الدولية هي تلك

2- الشركات الدولية: "في تعريفه لهذا النوع من الشركات ذكر الشركة التي تتمتع بشخصية مستقلة وتمارس نشاطها بالاختيار في دولة أجنبية أو أكثر".

3- الشركات عبر الوطنية: "في حقيقة الأمر أن الشركة عبر الوطنية هي بالتقريب الشركة متعددة الجنسية التي ستعرف فيما بعد، غير أن هيئة الأمم المتحدة تفضل استخدام الاصطلاح الأولكبدل للثاني، ربما دف التقليل من الآثار النفسية السياسية لدى الدول النامية، من جراء استخدام اصطلاح الشركة متعددة الجنسية

أو القوميات".

4- الشركات متعددة الجنسيات: "قد يطلق عليها الشركات العابرة حيث يمتلك رأسمالها أكثر من دولة أو شركة

أو مزيج بين الاثنين، أي لها فروع في أكثر من دولة ومن النماذج الشائعة في هذا النوع شركات البترول".

يقصد بالشركات متعددة الجنسية: "تلك الشركات التي تزاوّل نشاطها عبر الحدود وتمتلك فروعاً في دول

'فرنون' في هذا الخصوص أخرى، أما في ما يخص أكثر التعاريف شيوعاً وقبولاً للشركة متعددة الجنسية ما قدمه

وهو أحد أهم أبرز الاقتصاديين في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يعرف هذه الشركة، بأحد المنظمات التي يزيد

رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوي عن 100 مليون دولار، والتي تمتلك تسهيلات أو فروع إنتاجية في ستة دول

أجنبية أو أكثر".

ب. مصادر تمويل الإستثمار الأجنبي: يرتبط تمويل الإستثمار الأجنبي بمضامين اقتصادية، أهمها دعم

ومساندة

الاقتصاد والمساهمة في ميزان المدفوعات وسد فجوة الموارد المحلية المخصصة للإستثمار، وهناك مصادر رئيسية

لتمويل الإستثمار الأجنبي هي:

1- رأس المال الممتلك: وهو مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الأجنبي لشراء حصة من مشروع ما في بلد

غير بلده الأصلي والتي تمنح المستثمر درجة من السيطرة الفعلية على إدارة المشروع

2- الأرباح المعاد استثمارها: وهي الأرباح التي يعاد استثمارها من قبل الشركات داخل البلد المضيف وتمثل

حصة المستثمر من الأرباح المحتجزة أي نسبة إلى مشاركته السهمية.

3- القروض من الشركة الأم لفروعها: وتتضمن هذه القروض عمليات الاقتراض القصيرة والطويلة الأجل من

الدول أو الشركات الأخرى (غير الدول المضيفة) فضلا عن إقراض رؤوس الأموال بين المستثمرين المباشرين (عادة بين الشركات الأم والشركات التابعة لها).

4- طرق أخرى للتمويل: إما بطريقة الاقتراض من المؤسسات المالية في الدول المضيفة أو بطريقة إستراتيجية رسملة الدين، والتي تعني تحويل الدين إلى حصة في ملكية رأس المال المنشأة إذ يمكن للشركات متعددة الجنسية أن تستخدم ديوا لتوسيع دائرة نشاطها في الدولة المدينة.

**ثانيا: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد الدول النامية..**

مما لا شك فيه أن دخول الاستثمارات الأجنبية إلى البلد المضيف سيخلف مزايا وعيوب كما أنه سيحصل مزايا و عيوب، بالإضافة إلى انه يؤثر على بعض الات، لذلك سنتطرق في هذا المطلب إلى تحديد آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على بعض الاتكال نقد الأجنبي، العمل وميزان المدفوعات.

**أ. أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا ومواجهة أزمة البطالة:**

مع تزايد أهمية التكنولوجيا كعامل حيوي للقدرة التنافسية في الاقتصاد العالمي، صار انتقال التكنولوجيا بين الشركات من خلال الإستثمار الأجنبي المباشر، هو القناة الرئيسية لانتقال التكنولوجيا، وذلك لأنه يقدم وفورات تكنولوجية هامة في الاقتصاديات المضيفة، خاصة إذا جاء في شكل مشروع مشترك يخضع للسيطرة المحلية. ويمكن أن نقوم بتحليل مدى مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا والتخفيف من البطالة في الدول النامية من خلال الاستعانة بتحليل دورة حياة المنتج لـ " Vernon " و هو:

❖ إذا وجد أن المنتج في بداية حياته يتميز بتكنولوجيا عالية فالاحتكار يمثل المصدر الأساسي لأرباح الشركات

هذه الأخيرة تعتمد على سوق الدولة الأم و بالتالي لا تسعى إلى نقل استثمارا ا خارج بلدها، فالسلع ذات

المحتوى التكنولوجي المتطور تدخل السوق الدولية على أساس المزايا المكتسبة، حيث تعتمد المنافسة على الاحتكارات التكنولوجية، وكننتيجة لذلك تكون أسواقها ذات أنماط احتكارية مما يجعل أسعارها مرتفعة و من ثم يجعل الطلب عليها عند مستويات دخل مرتفعة، كما تتميز أسواقها بمستوى مرتفع من الدخل الفردي والتطور الاقتصادي.<sup>1</sup>

❖ أما في مرحلة ثانية: وقصد الاستفادة القصوى من الأرباح الاحتكارية خاصة بعد دخول التكنولوجيا المستخدمة إلى المرحلة الوسيطة، تبدأ هذه الشركات بنقل خطوط إنتاجها إلى خارج الدولة الأم، لكن عادة ما يكون ذلك إلى أسواق الدول المتقدمة للاستفادة من ارتفاع مستوى الدخل فيها، حيث تتوفر المعرفة التكنولوجية بسعر تكلفة أقل، و في هذه الحالة يمكن أن ينتقل رأس المال الأجنبي إلى الدول المتقدمة و ليس النامية.

❖ أما في المرحلة الأخيرة: عندما تصبح التكنولوجيا المستخدمة نمطية وتتخفض أرباح الشركات نتيجة المنافسة الشديدة بينها، كما تنخفض أهمية العنصر التكنولوجي في تكلفة الوحدة المنتجة وتصبح تكاليف العمل والمدخلات الأخرى أكثر أهمية، فتبدأ الشركات في البحث عن أماكن أخرى أكثر أهمية خاصة تلك التي تتميز بتكاليف إنتاجية منخفضة خاصة تكلفة اليد العاملة و توفر المواد الأولية، وهي العوامل التي تتوفر عليها الدول النامية.

1- فاتن، الإستثمارات العربية كمدخل للتكامل الاقتصادي، دار الهدى للنشر والتوزيع، سنة 2001، ب ط ، ص 89.



يمكن الاستنتاج أنه من الصعب الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا وتطويرها كما تدعي ذلك الأدبيات الاقتصادية، إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يؤدي إلى التوسع الكمي في النشاط الإنتاجي وزيادة النمو الاقتصادي، لكنه لا يؤدي إلى التطور الاقتصادي بمعنى الإضافة إلى رأس المال البشري على شكل الإبداع والاختراع.

أما إذا أردنا تحديد مدى فعالية الاستثمارات الأجنبية في مواجهة البطالة، فنجد الكثير من المؤشرات تفند هذا الادعاء بل على العكس من ذلك، فعمليات الاندماج والتملك التي اتسع انتشارها بينكبريات الشركات العالمية عادة ما ينتج عنها تسريح أعداد هائلة من العاملين. فإذا كان انتقال المشروعات والشركات من الدول الصناعية إلى الخارج يلغي في جميع الأحوال فرص العمل في هذه الدول، فالسؤال الذي ي : هل يستفيد العمال في الدول التي انتقلت إليها الاستثمارات من هذا الانتقال؟

تحت ضغط التكلفة المتزايدة على الشركات، تضع هذه الشركات إعادة توزيع فرص العمل القائمة في أولوياتها أكثر من محاولتها خلق فرص عمل جديدة. كما أن استخدام إمكانيات الاستثمار في الخارج بشكل لم يسبق له مثل هو السبب في تنافس الدول فيما بينها، فنقوم بعض الدول بتقديم إعفاءات ضريبية وتقوم دول أخرى باستغلال عمالها عن طريق تدني مستويات الأجور فيها، وفي المحصلة فإن هذا التنافس لا يخدم هذه الدول بل يؤدي إلى التدهور الاجتماعي وإلى عجز موازنة الدولة. وفي سياق اعتبارات اقتصادية شاملة، فالاستثمارات الأجنبية لا تنتج أية فرص العمل، وهي ترفع من ضغط التكلفة في جميع أنحاء العالم، وتؤدي إلى الخضوع إلى إجراءات الترشيد وخسارة فرص العمل، خاصة وأن تقانة الدول الصناعية هي في تجدد دائم، بحيث أن النمو الاقتصادي يمكن أن يتحقق بعدد متناقص من العمالة البشرية وكل ذلك بسبب العولمة وتداعيا.

ب. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النقد الأجنبي:

حسب وجهة نظر الاقتصاديين الكلاسيك فإن تواجد الشركات متعددة الجنسيات بالدول المضيفة يؤدي إلى زيادة التدفق الأجنبي الخارج مقارنة بالتدفقات الداخلة، و يرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب أهمها:<sup>1</sup>

❖ كبر حجم الأرباح المحولة إلى الخارج واستمرارية تحويل أجزاء من رأس المال إلى الدول الأم، وكذلك الحال بالنسبة للمرتبات الخاصة بالعاملين الأجانب؛

❖ ممارسة بعض التصرفات التي من شأنها المغالاة في تحديد أسعار التحويل ومستلزمات الإنتاج المستوردة...الخ.

أما من وجهة نظر المدرسة الحديثة، فإننا نجد أن رواد هذه الأخيرة يعارضون الرأي الكلاسيكي، حيث أن الشركات متعددة الجنسيات حسب رأيهم تعمل على الزيادة في حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، فهذه الشركات تمتلك موارد مالية ضخمة وقدرة كبيرة في الحصول على الأموال من أسواق النقد الأجنبي، تمكنها من سد الفجوة الموجودة بين احتياجات الدولة النامية من النقد الأجنبي لتمويل مشروعات التنمية و بين مدخرات أو الأموال المتاحة محليا، بالإضافة إلى ذلك فإن وجود هذه الشركات يساعد في زيادة معدل تدفق وتنوع المساعدات والمنح المالية (مصدرها مؤسسات مالية والدولة الأم) المقدمة إلى الدول النامية المضيفة. ومن خلال وجهتي النظر السابقتين، تجدر بنا الإشارة إلى أن مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في زيادة حجم التدفق من النقد الأجنبي بالدول النامية المضيفة يتوقف على ما يلي:

✓ حجم رأس المال الذي تجلبه الشركة متعددة الجنسيات في بداية الاستثمار؛

<sup>1</sup> - غريب بولرياح، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة في الجزائر ، مجلة الباحث ، العدد10، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2012، ص100.

- ✓ حجم القروض التي تحصل عليها هذه الشركات من البنوك المحلية؛
- ✓ مدى تأثير الشركات متعددة الجنسيات على تحويل المدخرات المحلية من وإلى مجالات الاستخدام الفعال؛
- ✓ حجم الأرباح التي يتم رسملتها (استثمارها) مقارنة بتلك التي يتم تحويلها إلى الخارج؛
- ✓ المتطلبات المالية الأخرى اللازمة للاستثمار؛
- ✓ مدى كبر أو صغر المشروع الاستثماري و طبيعته، مثلا إنكان المشروع الاستثماري مملوكا ملكية مطلقة للطرف الأجنبي أم ملكية مشتركة. تبرز أهمية شكل الاستثمار في أن الاستثمار المبدئي يتم تمويله بواسطة أموال الشركة، و إذاكان المشروع يتميز بكثافة رأس المال فإنه يساعد على زيادة مقدار تدفقات الأموال الأجنبية الداخلة، خاصة تلك المبالغ المطلوبة للاستثمار المبدئي.

### ج. الأثر على ميزان المدفوعات:

يتمثل الأثر الأول للاستثمار الأجنبي المباشر في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ورأس المال المادي في الدولة المضيفة، وينعكس ذلك بالإيجاب على ميزان المدفوعات (حساب رأس المال) للدولة المضيفة، وذلك في حالة لجوء الشركات الأجنبية إلى بيع عملا ا الأجنبية للحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها لتمويل مدفوعا ا المحلية. وفي مرحلة تالية يساهم في تخفيف الشح في النقد الأجنبي، إذا ما وجهت الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات التي تحل محل الواردات، حيث تساهم في سد جزء من حاجة السوق الوطنية. وقد يفوق هذا الأثر الايجابي، من حيث أهميته الأثر السلبي لتحويل رأس المال والأرباح على ميزان المدفوعات، والحكم على النتيجة الصافية لتأثير الاستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات كون بالمقارنة بين حجم التحسن الذي طرأ على الميزان التجاري وميزان حساب رأس المال في الدولة المضيفة مع حجم الموارد المحولة منه خلال تمويل رأس المال والأرباح، ودخول العاملين الأجانب، فإذاكان حجم الأثر الأول يفوق الثاني من حيث ايجابية عندئذ يقال أن الاستثمار الأجنبي يرتبط بعلاقة ايجابية مع ميزان المدفوعات في الدولة المضيفة.

د. الأثر في النمو الاقتصادي:

إن الإستثمار الأجنبي يساهم في النمو الاقتصادي من طريقين، الأول ينشئ رصيذا إضافيا من رأس المال للدول المضيفة ويضاف إلى مدخرات هذه الدولة أو احتياطي النقد الأجنبي، والثاني فانه يقدم المعرفة التقنية المطلوبة للاستكمال الناجح للمشروع الاستثماري وبالتالي يزيد من القدرة الاستيعابية

هـ. التأثير في سعر الصرف:

إن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية تترك تأثيرات سلبية في أداء السياسة النقدية خاصة في الدول النامية، من خلال تأثيرها على استقرار سعر الصرف ومعدل التضخم النقدي، فتدفق الأموال إلى الداخل يؤدي إلى تقييم عملة الدولة المضيفة بأكثر من قيمتها فتصبح أسعار الاستيراد منخفضة وأسعار الصادرات عالية مما يؤدي إلى زيادة عجز الميزانية والبطالة وارتفاع معدل التضخم وانخفاض أسعار الصرف الحقيقية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - غريب بولرياح، مرجع سبق ذكره، ص56.

## المبحث الثاني : مناخ الإستثمار .

### المطلب الأول :تعريف مناخ الإستثمار .

مناخ الاستثمار واحد من الموضوعات المهمة التي ترتبط بالقدرة التنافسية في جذب الاستثمارات المباشرة كمصدر أساسي من مصادر التمويل لتمويل الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية في ظل ندرة الموارد المحلية و تأثيرها المباشر في امتصاص البطالة وتقليل نسبة الفقر في المجتمع ورفع مستوى المعيشة للمواطن وزيادة الإنتاج المحلي في ظل سياسة تنوع الإنتاج والإحلال محل الواردات، والتوسع في حجم الصادرات بهدف تحقيق فائض اقتصادي في الميزان الكلي ، ومن ثم تحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي.

تعرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية مناخ الاستثمار بأنه مجمل الاوضاع الاقتصادية والقانونية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة الاستثمارية التي يتم على اساسها اتخاذ قرار الاستثمار.<sup>1</sup>

و يعرف المناخ الاستثماري ايضا بأنه مجمل الاوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الاوضاع والظروف سلبا او ايجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات لذلك يشير مناخ الاستثمار الى مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تحدد الفرص والحوافز التي تمكن الشركات من الاستثمار على نحو منتج وخلق فرص العمل وتوسيع نطاق اعمالها، ويعتبر مناخ الاستثمار من المفاهيم المركبة لأنه يتعلق بجوانب متعددة بعضها متعلق بمدى توفر منشآت البنية الاساسية، والبعض الاخر بالنظم القانونية او الاوضاع السياسية، والثالث والرابع بالسياسات فهذا المفهوم مركب هو مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية والتكنولوجية والتنظيمية، وبشكل عام يمكن ادراج مفهوم المناخ الاستثماري المناسب بأمرين هامين هما الاول امكانية اتخاذ القرار الاقتصادي ويرتبط بكل ما يتعلق بفكرة عدم اليقين والثاني يتعلق بكل ما يمكن ان يؤثر على التكلفة والعائد ويرتبط بفكرة المخاطر.<sup>2</sup>

1 - عبد الكريم كافي، اثر الاستثمار الاجنبي على تنافسية الاقتصاد الجزائري ، اطروحة دكتوراه، المركز الجامعي بغيرداية ، سنة 2010 و2011، ص ص 34 و35.

2 - عبد الحميد بوخاري، مناخ الاستثمار في الدول العربية ، مجلة الباحث ، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، سنة 2012، ص43.

لقد تطور مفهوم المناخ الاستثماري تدريجياً إلى أن أصبح يشتمل على توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تسعى من خلالها الجهات الوصية إلى الترويج للقطر و للفرص الاستثمارية .

يقصد بمناخ الاستثمار أنه مجمل الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و القانونية المؤثرة على توجيهات حركة رؤوس الأموال ذلك أن رأس المال عادة ما يتسم بالجبن و يتحرك من الأوضاع السيئة إلى الأوضاع الأحسن حالاً.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> - عبد الحميد البخاري ، مرجع سبق ذكره ، ص 65.

## المطلب الثاني : مقومات مناخ الإستثمار .

مقومات المناخ الاستثماري : يرتكز المناخ الاستثماري الجاذب لرؤوس الأموال الوطنية و الأجنبية على عدة مقومات ، نوجز أهمها فيما يلي :<sup>1</sup>

### 1- المناخ السياسي و الأمني :

هناك العديد من العوامل تؤثر على مدى ملاءمة المناخ الاستثماري، حيث عدم توافر الاستقرار السياسي و الأمني ، يؤدي إلى خفض معدلات الادخار و بالتالي خفض معدلات الاستثمار .و بذلك يفقد المستثمر الثقة في استقرار الجهاز الحاكم ، الأمر الذي يدفعه إلى توطين أصوله الاستثمارية في المناطق الأكثر استقرارا و أمنا و يتأثر المناخ السياسي و الأمني بمجموعة من العوامل ، نوجزها فيما يلي :

أ- النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديمقراطيا أو دكتاتوريا.

ب- موقف الأحزاب السياسية من الاستثمارات الأجنبية.

ت- درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للاستثمارات الأجنبية للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

ث- دور المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون البلد المضيف و درجة الوعي السياسي لديها و مدى تفهمها لمشاكل التنمية الاقتصادية.

### 2- المناخ الثقافي و الاجتماعي .

يشتمل هذا المناخ على مجموعة من العوامل المؤثرة على نشاط المشروع و إمكانية تكامله و مقدار التعاون المطلوب ، و يبرر ذلك من خلال:

---

<sup>1</sup> - غريب بولرياح ، مرجع سبق ذكره ، ص 104.

أ- دور السياسة التعليمية و التدريبية و التكوينية المعتمدة ،

ب- درجة الوعي بعناصر و مقومات التقدم الاقتصادي، و درجة تفهم و تعاون أفراد المجتمع لنشاط الشركات الأجنبية،

ج- دور الجمعيات و النقابات العمالية في تنظيم و تحسين القوى العاملة،

د- درجة الوعي الصحي، و مقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة،

3. المناخ الاقتصادي: و يمكن إجمال أهم العوامل المؤثرة في المناخ الاقتصادي ضمن الآتي :

أ- مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل البلد .

ب- مقدار البنية التحتية و مدى صلاحيتها .

ت- درجة المنافسة المتاحة داخل الدول و القدرة على مواجهة المنافسة الخارجية .

ث- مرونة السياسة المالية و النقدية ، و ما تحتويه من تحفيزات .

ج- درجة وضوح و استقرار قوانين الاستثمار و مقدار القيود المفروضة على رأس المال المستثمر .

ح- مدى كفاءة البنوك و قدرتها على توفير المعلومات للمستثمر و معدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية، و مدى كفاءة سوق المال داخل الدولة .

خ- مدى استقرار السياسات السعرية و معدلات التضخم.

د- درجة الحماية المتبعة داخل الدولة، من حيث ضمان حقوق المستثمرين في تحويل رأس المال و الأرباح .



#### 4. المناخ الاستثماري في الجزائر.

حسب خبراء البنك الدولي في تقديرهم لمناخ الأعمال في الجزائر، فإن الفترة الزمنية اللازمة لبعث مشروع استثماري في الجزائر قد قلصت من 120 يوما إلى حوالي 27 يوما فقط. و حددوا بدقة أن العقار الصناعي يشكل أهم العقبات للمشاريع الاستثمارية، و أن مناخ الأعمال متعلق بالهياكل القاعدية ( موانئ، مطارات، و شبكة الطرقات )، و كذلك متعلق بالسياسة النقدية و المالية للبلد. كما بينوا أهمية المعاهدات، و الاتفاقات الدولية المتعلقة بالنزاعات في مجال الاستثمار، و الوضوح و الاستقرار في الإطار التشريعي، و تنظيم المبادلات، و الاقتصاد الموازي ، و عقود العمل ، و الحد الأدنى للأجور.

و قد أشار الوزير الجزائري حميد طامر، وزير المساهمة و ترقية الاستثمارات في المحاضرة التي ألقاها على هامش أشغال الدورة العادية للغرفة التجارية البلجيكية العربية للكسمبورية التي عقدت ببروكسل بتاريخ 15 جوان 2006، أشار الوزير إلى أن الجزائر شرعت في تقديم تسهيلات، و مزايا لاستقطاب المستثمرين الأجانب ، من بينها الحصول على العقارات الصناعية ، و تخفيض الضرائب على الفوائد ، و تقليص مهلة الحصول على الاستثمار. كما اعترف الوزير الجزائري بوجود عراقيل و نقائص في النظام الجزائري تعود بالدرجة الأولى إلى عدم تأقلم العقليات مع عملية تحرير السوق، و غياب استراتيجية إشهارية مثلى للتعريف بمؤهلات الجزائر في المجال الاقتصادي .

#### - عناصر مناخ الاستثمار.

والتي تتمثل في: التكاليف، المخاطر والعوائق أمام المنافسة.

#### أولاً: التكاليف.

قرار الاستثمار هو في اية الأمر موازنة بين التكاليف والعوائد، ومن الطبيعي أن يسيطر المستثمر على عناصر التكلفة داخل مشروعه، فهو يختار التكنولوجيا المناسبة وأفضل الآلات والأجهزة اللازمة لإنتاجه، وهو يصمم مشروعه بما يكفل ضبط التكاليف وتوفير عناصر الأمان، وهو يختار أجهزته الإدارية والعمالية ويوفر لهم التأهيل المناسب، والحوافز اللازمة وهو يضع النظم المحاسبية وأساليب الإنتاج والتسويق وغير ذلك مما يضمن له ضبط التكاليف الإنتاجية ويزيد من قدرته على زيادة التوزيع والانتشار. وهذه مسؤولية المستثمر عن مشروعه، ولكن

المشروع ليس كيانا مكتملا بذاته بل إنه يعتمد على الخارج ويواجه تكاليف أخرى ليس له سيطرة عليها وتتوقف على البيئة التي يعمل فيها، فالمشروع يحصل على العديد من الخدمات {كهرباء، مياه، اتصالات، نقل وغيرها} من الوسط المحيط به، والمشروع يتعامل كذلك مع الجهات الحكومية من: ضرائب، جمارك، إدارات رقابة وإشراف. وإن تكلفة المشروع لا تتوقف فقط على مدى كفاءة المشروع وإنما على الوسط الذي يعمل فيه، وتتعدد الآلات التي يمكن أن ترفع من تكلفة المشروع لهذه الاعتبارات الخارجية عن المشروع نفسه.

ولكن عناصر التكلفة خارج المشروع لا تقتصر على تأثيرها بعناصر البنية الأساسية المادية أو البشرية أو المؤسسية بل إن المشروع يتحمل العديد من التكاليف في سبيل إجراء المعاملات المختلفة، وخاصة المعاملات مع أجهزة الحكومة، ولذلك فقد أصبح بند تكاليف المعاملات من أهم عناصر التكلفة التي يتعرض لها المشروع نتيجة معاملاته مع العالم الخارجي فالمشروع يحتاج إلى معاملات متعددة مع الإدارات الحكومية للحصول على تصاريح أو تراخيص، وهو في تعامل يومي مستمر مع إدارات الجمارك، مصلحة الضرائب، وزارات العمل والتأمينات الاجتماعية، وهو يتقدم إلى مختلف المناقصات والمزايدات، وفي كل هذا يواجه المشروع أحيانا بعدم الوضوح في القواعد وأحيانا تضارا، وكثيرا ما يعاني من التأخير والإبطاء ولا يعدم أن يواجه أشكالاً للتمييز والفساد.

### ثانيا: المخاطر.

لما كانت قرارات الاستثمار تستشرف دائما المستقبل، فإن تقديرات الشركات بشأن المستقبل تعتبر حاسمة الأهمية فالعديد من المخاطر يعتبر بالنسبة للشركات جزءا عاديا من الاستثمار، وينبغي عليها أن تتحمله، بما في ذلك غموض الاستجابات من جانب العملاء والمنافسين، بيد أن على الحكومات أن تلعب دورا هاما في إيجاد بيئة آمنة ومستقرة، بما في ذلك حماية حقوق الملكية، فغموض السياسات الحكومية وأسلوب تنفيذها وعدم استقرار الاقتصاد الكلي، واللوائح التنظيمية العشوائية أمور يمكن أن تؤدي جميعا إلى حجب الفرص، وتقويض الحوافز الدافعة للاستثمار وخلق فرص عمل جديدة، ويتضح من استقصاءات البنك الدولي أن المخاطر المرتبطة بالسياسات يمين على المخاوف من مناخ الاستثمار في البلدان النامية.

ثالثاً: العوائق أمام المنافسة.

تفضل الشركات عادة عدم الدخول في سباقات المنافسة الشديدة، لكن العوائق أمام المنافسة والتي تعود بالفائدة على بعض الشركات، تحرم شركات أخرى من الاستفادة من الفرص، وترفع التكاليف التي تتكبدها الشركات الأخرى والمستهلكون، كما أن العوائق قد تقلل من حوافز الشركات التي تتمتع بالحماية على الابتكار وزيادة معدلات إنتاجيتها {التي تعتبر عاملاً أساسياً في تحقيق النمو القابل للاستمرار} وتنتج بعض العوائق من سمات طبيعية، مثل اعتبارات المسافة، و وفورات الحجم المرتبطة بتكنولوجيات معينة، ويمكن أن تشكل التكاليف العالية والمخاطر عوائق أمام دخول الشركات إلى السوق، كما أن الحكومات تؤثر بشكل مباشر على العوائق وذلك عن طريق تنظيمها لدخول الشركات إلى السوق والخروج منه، وكذلك من خلال موقفها من السلوكيات المناوئة للمنافسة ومن الاقتصاد غير الرسمي.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> - عبد الحميد البخاري ، مرجع سبق ذكره، ص 99.

## المبحث الثالث : دراسات سابقة للموضوع.

توجد العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية، التي حاولت تحليل ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وقياس آثارها على الاقتصاديات المضيفة. ولقد تباينت تلك الدراسات من حيث منهجية التحليل، والنتائج التي تم التوصل إليها. وفيما يلي نشير إلى أهم الدراسات التي تمكنا من الإطلاع عليها:

### المطلب الأول: دراسات وطنية .

#### الفرع الأول : يحيوي سمير،.

هذه الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير. جامعة البويرة ، سنة 2005/05/2، كانت هذه الدراسة تحت عنوان "العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية حالة الجزائر" ، حاولت هذه الدراسة معرفة مدى نجاعة الإصلاحات الاقتصادية التي قامت ا الدول العربية من أجل التكيف مع النظام الجديد وتعظيم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، وتم التوصل فيما يخص التحولات الاقتصادية العالمية، قابلت ذلك الدول العربية بإصلاحات في اقتصاديا ا وكانت على مستويين فهناك مجموعة من الدول قامت بإصلاحات اقتصادية منذ مدة طويلة نوعا ما، فهي الآن في نوع من الاستقرار ومن بين هذه الدول مصر وتونس، أما البعض الآخر من الدول فمازالت في المرحلة الانتقالية ولا يمكن الحكم عليها إلا بعد الانتهاء من الإصلاحات، ومن بين هذه الدول الجزائر واليمن، وفيما يخص تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية فإنها عرفت تطورات هامة لكن بالمقابل تبقى ضعيفة إذا ما قارناها بالتدفقات العالمية والتدفقات إلى الدول المتقدمة وهذا بسبب الوجهة الجديدة للتدفقات الاستثمارية المباشرة نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية الكبرى في كل من أوروبا وأمريكا وشرق آسيا.

## الفرع الثاني : كريمة قويدري.

هذه الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير. جامعة تلمسان 2010،

"الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر"، من خلال هذه الدراسة التي تم فيها محاولة قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، اتضح ان نتائج القياس كانت متوافقة مع النظرية الاقتصادية اذ أظهرت الدراسة أهمية الاستثمار الأجنبي ودوره الهام في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1991-2008) فعلى الرغم من صغر حجمه بالنسبة للاستثمار المحلي إلا أن تأثيره إيجابي.

## الفرع الثالث : مريم رواق .

هذه الدراسة عبارة عن مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر ، بالوادي ، سنة 2015/2014. تحت عنوان التحليل الكمي لأثر السياسة النقدية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

## تناولت هذه الدراسة إشكالية هل يشجع المناخ

الاستثمار الحالي في الجزائر نمو الاستثمار الخاص الوطني ويجذب الاستثمار الأجنبي؟، أوضح هذا

البحث بأن تحسين مناخ الاستثمار يعد قضية حتمية بالنسبة للاقتصاد الجزائري قصد إخراجهم من تبعيته لقطاع المحروقات وتنويع أنشطته الإنتاجية ولن يتأتى ذلك إلا إذا تم تشجيع الاستثمار في هذه الأنشطة. وعلى الرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي تم القيام بها إلا أن الاستثمار الخاص ظل محدودا بسبب فشل المؤسسات على خلق بيئة استثمارية ملائمة .

**المطلب الثاني : أهم ما تميزت به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة .**

من حيث المنهج :

نظرا لاختلاف المنهجيات و تعددها ،إرتأينا إلى اعتماد على اسلوب إمراد في إعداد المذكرة على غرار الدراسات السابقة حيث يعتبر من أشهر الأساليب التي تسهل علينا استعراض و تصفح مختلف أقسام المذكرة و بطريقة سريعة .

تكمن الاهمية في إدراك حقيقة أن الاستثمار الاجنبي يقوم بدون المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية ، حيث أنه يقوم بدور معزز لاستكمال النقص الذي يوجد في رؤوس الاموال المحلية وذلك من خلال ما يحله من قدرة على نقل التكنولوجيا و التقنية المتطورة إلى الدولة المضيفة ، و ما يصاحب ذلك من إمكانيات لتدريب العمالة الوطنية و إكسابها مهارات الانتاج و التسويق و الادارة المقدمة مما يزيد من فرض التشغيل و رفع الانتاجية الافراد و المؤسسات و بالتالي تحسن الاقتصاد ز.

**المطلب الثالث: التعقيب على الدراسات السابقة .**

أغلب الدراسات السابقة ركزت على امدى فاعلية الاستثمار الاجنبي ، بينما الدراسة الحالية كانت حول إبراز مدى ملائمة مناخ الاستثماري و طرق القيام بعملية التحصيل .

تميزت الدراسة الحالية على معرفة أساس عمل الاستثمارات الاجنبية و كيف تيم تحصيلها و تحصيل الربحية و بالتالي معرفة دور مناخ الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي .

## خلاصة الفصل :

لتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وجذبه للمشاركة في عملية التنمية للبلد المضيف يجب العمل من طرف الحكومات لجعل العوامل المؤثرة في البيئة الاستثمارية أكثر تحفيزا، وهنا تكمن المنافسة بين الدول في جعل المناخ الاستثماري محفزا وذلك بالتركيز على العوامل المحفزة وأهميتها بالنسبة للمستثمر الأجنبي وحتى المحلي، ويكون ذلك من خلال تحسين موقع الدولة في المؤشرات المختلفة {كمية ونوعية} التي تعنى بالاستثمار الأجنبي المباشر. حيث تحتل هذه المؤشرات موقعا أساسيا ضمن مناخ الاستثمار مما يوحي بأهميته عند اتخاذ أي قرار استثماري باعتبار أن تأثير على عائد الاستثمار، وعليه يراعي المستثمر عند اتخاذه لقرار الاستثمار وكذا عند اختياره للدولة المضيفة. وذلك ما أثبتته بعض الدراسات أن هناك دلالة إحصائية قوية بين ترتيب الدول في بعض هذه المؤشرات وبين مقدار ما يستقطبه من استثمار أجنبي، حتى وإن لم تصل درجة الدقة الكاملة، فإنها تعد من محسنات القرار، لذلك لا بد أن تدخل في حسابات رجال الأعمال وصانعي القرار.

# الفصل الثاني

تقييم

مناخ الإستثمار الأجنبي في

الجزائر



## مقدمة :

يعالج هذا الفصل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال تحليل واقعه و إطاره القانوني و عرض مناخه و إبراز معوقاته حيث اعتبرت الجزائر منذ الاستقلال و إلى غاية الثمانينات من القرن العشرين الاستثمار الأجنبي المباشر كنوع من أنواع التدخل من طرف الأجانب في الشؤون الداخلية للبلاد و المساس بالسيادة الوطنية خاصة بعد انتهاء الجزائر المنهج الاشتراكي . إلا أن عقد الثمانينات استطاع أن يغير تماما من تلك النظرة بعد التحول الذي عرفه الاقتصاد الوطني من اقتصاد موجه إلى اقتصاد لا مركزي ، مما ساعد على ظهور تشريعات جديدة مشجعة للاستثمار و هذا في شكل وحيد و هو الشركات المختلطة ، ثم من التسعينات إلى غاية اليوم تمت عدة محاولات لإصلاح النظام الاقتصادي الجزائري قصد قبول الاستثمارات الأجنبية في شكلها الكامل .

## المبحث الأول : واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر .

يلعب الاستثمار دورا أساسيا الاقتصادية وذلك لكونه يمثل عجلة النمو الاقتصادي والاستثمار له أنواع عدة من بينها الاستثمار الاجنبي، والذي عادة ما تعتمد الدول النامية ومن بينها الدولة الجزائرية، وحاولت هذه الأخيرة أن يكون لها موقع ومكانة ضمن المؤشرات الدولية كتعبير عن رغبتها في الانفتاح على الاقتصاد العالمي من خلال تحسين مناخها الاستثماري وجعله مناخ جاذب للاستثمار الأجنبي. وهذه المؤشرات الدولية والتي عادة ما تكون معتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بمناخ الاستثمار، لها أهمية في كشف ورصد طبيعة المناخ الاستثماري في الدول وإذا ما كان هذا المناخ مؤهل ويسمح بممارسة النشاط الاستثماري أم لا وعلى الرغم من

الجهود الجزائرية لتحسين مناخها الاستثماري ضمن ما جاءت به المؤسسات الاقتصادية الدولية من آليات واستراتيجيات، إلا أنها مازالت تقف أمامها الكثير من التحديات التي تحتاج متطلبات من شأنها الحد من التأثيرات السلبية للتحديات المفروضة على البيئة الاستثمارية الجزائرية.

## المطلب الأول: أهم المؤشرات الدولية للمناخ الاستثماري

### ❖ مؤشر التنافسية العالمية :

يصدر هذا المؤشر عن المنتدى الاقتصادي العالمي بالتعاون مع 122 مؤسسة عالمية ويعد أداة مهمة في توجيه السياسات الاقتصادية وقرارات الاستثمار و تأثيرها على الأوضاع التنافسية العالمية وأداة لتفحص نقاط القوة ومواطن الضعف في بيئة أداء الأعمال. وقد تراجع ترتيب الجزائر بمركز واحد ضمن هذا المؤشر خلال سنة 2011-2012 حيث احتلت المرتبة 87 عامليا من 142 دولة شملها التقرير برصيد 96.3 بعدما كانت تحتل المرتبة 86 من 133 دولة في التقرير السابق 2010-2011 وهذا ما يفسر بأن مناخ الاستثمار في الجزائر غير مشجع على نمو الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية. وبحسب المؤشر فقد سجلت الجزائر خلال الفترة 2015-2016 في ترتيبها العالمي بثمانى درجات تراجعاً (8) باحتلالها المرتبة 87 مقابل المرتبة 79 خلال الفترة 2014-2015. بالمقابل اعتبر التقرير الصادر عن منتدى الاقتصاد

العالمي الذي يضم أكبر المختصين الاقتصاديين الدوليين وأهم صانعي القرار الاقتصادي العالمي أن الجزائر تصنف ضمن الاقتصاديات الأقل تنافسية، واعتمد التقرير على عدد من المؤشرات مثل وضعية المؤسسات والهيئات والمنشآت القاعدية والمؤشرات الاقتصادية الكلية فضال عن وضعية القطاعات الصحية والتعليم فعالية السوق، القدرات التكنولوجية، القدرة على تفعيل الاعمال والابتكار، مدى استقلالية القضاء وفعاليتها في اتخاذ القرارات، حماية واحترام الملكية ومدى احترام الحكومات ومدى انتشارها على هذه المؤشرات فقد جاءت الجزائر في المرتبة 133 دولة ورغم تحسن المرتبة الجزائرية التي كانت في المرتبة 99 في تقرير العام المنصرم، فإن أغلب مؤشرات الاقتصاد الكلي بالنظر للراحة المالية التي تتمتع بها، بينما ظلت وضعيتها في مجال الضغط الجبائي ووضعية I البنوك سلبية أيضا- .مؤشر سهولة أداء الاعمال : في تقرير البنك الدولي عن مناخ الأعمال في الجزائر وصفه بالوجهة الصعبة للمستثمرين بالنظر إلى الإجراءات المعقدة عن عدم فعالية بعض الهيئات والمؤسسات التي تسهم في كثرة وتعدد والطابع المركزي والبيروقراطي للإدارة، فضال الإجراءات والتدابير والمطالبة بالعديد من الوثائق للقيام بأي مشروع وثقل اتخاذ القرارات تكلفتها، إذ تحصلت الجزائر خلال سنة 2011 على المرتبة 143 من بين اقتصاديات عامليا 183 دولة، في حين تراجعت إلى المراكز 148 من بين 183 دولة شملها الترتيب سنة 2012 ،ليترجع أكثر خلال السنوات اللاحقة لتصل للرتبة 156 في 2016 و تراجعت في العديد من المؤشرات الفرعية الأخرى لمؤشر سهولة أداء الاعمال سنة 2016 مقارنة بـ 2008 إذ تراوحت مرتبتها ما بين المرتبة 178 والمرتبة 74 على تميز البيئة ، وهذا ما يعد دليلا عامليا الاستثمارية في الجزائر بتعقيد إجراءات تأسيس المشروع ، استخراج تراخيص البناء، توصيل الكهرباء، تسجيل الممتلكات وإجمالا يمكن ملحوظة يمكن ملاحظة أن بيئة الاعمال في الجزائر لم تسجل تحسنا

#### ❖ مؤشر الشفافية :

تحصلت الجزائر حسب مؤشر الشفافية الدولية ابتداء من السنة 2013 على 3,6 نقطة من 10 و تعتبر أعلى نقطة تحصلت عليها مقارنة بما هو مسجل في السنوات محل الدراسة . و على الرغم من هذا التحسن ما تزال الجزائر من البلدان ذات المعدلات العالية للفساد وضع الجزائر في المؤشر لا يعبر على ارتياح خصوصا في إطار ضرورة توفير البيئة الإستثمارية اللازمة للمستثمر المحلي و الأجنبي و المراتب المتأخرة التي تأخذها يعني أن هناك مجموعة من العوائق لا بد أن تعمل جاهدة على تجاوزها إذا أرادت

تحسين مستوياتها غالبا في محاربة الفساد و يتحقق ذلك من خلال وضع قوانين و إجراءات صارمة و تسخير كفاءات بشرية التي تعمل على تطبيق هذه القوانين إلى تعزيز المسافة و الرقابة البعدية و تنفيذ نتائجها مهما كانت<sup>1</sup>

وصنفت عام 2015 بحسب تقرير الشفافية دولة منخفضة ب36% أي دون المستوى المقبل المقدر ب 43% حيث صنفت في المرتبة 88 عالميا من مجموع 168 دولة شملها التصنيف .

وبادرت الجزائر في إنشاء هيئة مكافحة الفساد و توفير نظام سياسي يتناسب مع مبادئ الديمقراطية و المشروعية يقدم كل منها برنامجا متكامل لإدارة الدولة و بناء شفافية في إجراءات نشأتها و عملها و نشاطاتها و حركتها و وسائلها و قراراتها وفق ما يتناسب مع البرنامج و الأهداف العامة للتنمية الشاملة لتعزيز مفاهيم المواطنة و الإنتماء و تكريس الديمقراطية و العدالة كأبعاد للتنمية و تطوير القوانين لتحقيق للرقابة على المال العام من جهة و لتستقطب رأس المال المحلي و الأجنبي للإستثمار من جهة أخرى كلها من شأنها أن تحقيق الحكم الراشد في البلاد وفق معايير الدولية خدمة للتنمية.<sup>2</sup>

### ❖ مؤشر الحرية الاقتصادية :

وحسب تصنيف مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2013 فإن الجزائر تقع في منطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة ، إذ احتلت 145 غالبا من بين الاقتصاديات 176 دوليا ز بحصولها على 49. - نقطة مئوية ، و على المرتبة 14 من بين الدول ال 15 في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا أي بانخفاض حوالي 14 نقطة عن سنة 2012 . و يشمل مؤشر الحرية الاقتصادية في هذا التقرير جملة من المعايير الرئيسية يتم الأخذ بها على غرار حرية الأعمال أين حصلت الجزائر على 65.2 نقطة مئوية . فيما بلغت نسبة حرية القطاع

1 - الشريف , والريحان , وهوام . تحليل واقع مناخ الإستثمار في الجزائر و تقويمه . مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات الإدارية و الاقتصادية ، ط1 ، سنة 2014 ، صص335- 356 .

2 - مكيد ، على ، ، تقييم المناخ الإستثماري في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، سنة 2019 ، ط9 ، ص 86 .

المالي 30.0 نقطة مئوية بالإضافة إلى معايير أخرى تم قياسها كالملكية الفكرية و محدودية الفساد و حرية العمال<sup>1</sup>.

و احتلت الجزائر المرتبة 12 عربيا 154 عالميا في مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2016 ، ومن بين 178 دولة شملها التقرير الصادر عن مؤسسة هيرتيج الامريكية الدولية لتكون بذلك في المراتب الأخيرة ، و يرجع السبب في ذلك إلى إنخفاض الكبير في الحرية الاستثمار و ادارة الانفاق الحكومي إلى حد الذي يفوق إدخال تحسينات في التحرر من الفساد .

و الإنفتاح التجاري الضيق للجزائر و تعاملها المحدود مع بقية دول العالم . بسبب العديد من المعوقات الادارية و التجارية ، وعدم كفاءة القوانين الخاصة<sup>2</sup> .

و من خلال مما سبق يوضح الجدول التالي المشاريع الإستثمارية الأجنبية في الجزائر بين فترة 2018/2003: جدول رقم(02): يمثل المشاريع الاستثمارية الاجنبية في الجزائر بين فترة 2018/2003:

المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الجديدة الواردة إلى الجزائر				
خلال الفترة من 2013 إلى 2018				
الدولة المستقبلية	عدد المشاريع	التكلفة بالمليون دولار	عدد الوظائف	عدد الشركات
الجزائر	439	75400	116911	356

المصدر : FDI Markers

<sup>1</sup> - زغبة ، طلال ، واقع مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر بين معوقات و متطلبات تحسين بيئة الاستثمار ،مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، سنة 2012 ، ط7 ، 200.

<sup>2</sup> - صبيحي ، شهناز ، مناخ الإستثمار في الجزائر ، دراسة تحليلية تقييمية ، الحوار الفكري ، ص 196 .

## المطلب الثاني : أهم متطلبات مناخ الإستثمار في الجزائر في ظل التحديات المفروضة .

لا تزال الجزائر تعاني من بعض المشاكل الهيكلية الموروثة عن النظام الاقتصادي السابق التي تعيق تدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة ، فرغم إعادة التوازنات الاقتصادية الكلية لاتزال الجزائر خاضعة لأسعار النفط و التقلبات أسعار العملات الأجنبية المباشرة فالصادرات مقيمة بالدولار الأمريكي في حين أن الواردات تتم باليورو . و بالتالي كل تقلبات في سعر العملتين يكون له تأثير مباشر على الاقتصاد الوطني .

### • أهم التحديات التي تواجه المناخ الاستثماري الجزائري :

يعتبر التحدي الأساسي للجزائر في وضع إستراتيجيات وطنية قطاعية فعلية خاصة بتدعيم الإستثمارات و مبنية على الميزات التنافسية و كذا يصبح دعم المؤسسة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI) أمر في غاية الأهمية خاصة فيما يتعلق بمصلحة الإستثمارات الأجنبية المباشرة كما أن تقنيات إختيار المستثمرين و المقارنة ( Benchmarking ) و استعمال وسائل الإعلام الآلي مثل مواقع الأنترنت و قواعد البيانات الإحصائية يمكن أن تؤدي دورا مهما في هذا المجال . كذلك تحدي النقص الكبير للمعلومات الخاصة بالفرص المتاحة للإستثمار الذي يعطي صورة غير واضحة عن الجزائر بالنسبة للخارج .

كما توجد صعوبة في الحصول على العقار الصناعي يعتبر من المعوقات التي تواجه الإستثمارات الأجنبية المباشرة . بالإضافة إلى ذلك وجود نقص في شفافية الإجراءات الإدارية و بطء العمل الإداري ،وصعوبة فهم الموظف المعني إلى جانب الرشوة و المحسوبية مما يعيق الإستثمارات الأجنبية . كما أن التأخر في البنية التحتية خاصة فيما يتعلق بالموانئ و المطارات و السكك الحديدية بالإضافة إلى توزيع الكهرباء و الغاز و إستعمال وسائل الإتصال تعتبر من الأسباب

التي تؤدي إلى نفور المستثمرين الاجانب إلى جانب عدم وجود محاكم تجارية و ثقافة فعلية  
للتحكيم .<sup>1</sup>

ومن خلال الجدول الآتي نظهر أهم نقاط الضعف و التحديات التي يواجهها مناخ الاستثمار في الجزائر :  
الجدول رقم (03): يمثل نقاط الضعف و التحديات التي يواجهها مناخ الاستثمار في الجزائر :

نقاط ضعف المناخ الاستثماري الجزائري	تحديات المناخ الإستثماري الجزائري
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تأخر في البنية التحتية .</li> <li>• نقص المعلومات الكمية عن التوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية المباشرة و مصادرها .</li> <li>• صعوبة الحصول على العقار الصناعي .</li> <li>• طول مدة الإجراءات القضائية .</li> <li>• التأخر الكبير في إصلاح القطاع المالي و المصرفي .</li> <li>• صعوبة الحصول على التمويل ل PMI و PME .</li> <li>• يعتبر قطاع غير رسمي .</li> <li>• عجز كبير في الاتصال و توضيح صورة البلاد .</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• بطء التنظيم للقطاعات .</li> <li>• هجرة الأدمغة .</li> <li>• التأخير البيروقراطي للإدارة العمومية .</li> <li>• نقص التنسيق بين السياسات الوطنية .</li> <li>• التداخل بين صلاحيات الهيئات المكلفة بالاستثمار .</li> <li>• التأخر في إعادة التأهيل موظفي الإدارة العمومية .</li> </ul>

<sup>1</sup> - بن لخضر ، سياسة التمويل الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل تطورات العالمية الراهنة ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد مالي ، جامعة الجلاي اليابس سيدي بلعباس ، سنة 2015 ، ص 223 ، 224 .

المصدر : إعداد الطالبة .

- أهم متطلبات تحسين مناخ الإستثمار في الجزائر .

للحصول على مناخ إستثماري جيد للجزائر و التخفيف من التحديات التي تواجهه وجب العمل بالآليات و استراتيجيات من شأنها خلق مناخ إستثماري فعال و من بينها :

- ✓ السماح للإستثمارات التي تستخدم تكنولوجيا متقدمة بتملك المشروع بالكامل بشرط قيامها بتصدير أكثر من 80% إلى الخارج مع منح إعفاءات أكثر جاذبية للمستثمرين الذين يقومون بتنمية المناطق النائية .
- ✓ مواصلة دعم الإستقرار الاقتصادي الكلي بمواصلة إصلاحات الإقتصادية مع ضرورة التنسيق بين أدوات السياسة المالية و السياسة النقدية .
- ✓ معالجة ملف العقار الصناعي بتسوية جميع العقارات المملوكة للخواص و تشجيع ذلك بتخفيض تكلفة التسوية .
- ✓ احصاء جيوب العقارية المملوكة للدولة و تسجيلها لمنع مافيا العقار من الإستلاء عليها .
- ✓ توفى قاعدة بيانات فعلية شاملة متاحة في مواقع الانترنت و بلغات متنوعة تشمل التوزيع القطاعي للإستثمار الاجنبي .
- ✓ ضرورة وضع استراتيجيات انتقائية تستهدف جذب انواع معينة من الإستثمارات تتلائم مع وضعية التنمية السائدة .
- ✓ تنمية المهارات الترويج لفرص الاستثمار بالرفع من كفاءة و فعالية الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مع تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية و الإقليمية ذات صلة .<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - سعدي ، تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة منثوري قسنطينة ، سنة 2007 ، ص 236 .



**المطلب الثالث : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الدوافع و المحفزات .**

❖ **الاستثمار الباحث عن الثروات (بمعنى المصادر) :**

تسعى العديد من الشركات متعدد الجنسيات نحو الإستفادة من الموارد لطبيعية المواد الخام التي تتمتع بها العديد من الدول النامية و خاصة في مجالات البترول و الغاز و العديد من الصناعات الإستراتيجية الأخرى , يشجع هذا النوع من زيادة الصادرات من المواد الاولية و زيادة الواردات من السلع الرأس مالية و المدخلات الغنتاج الوسيطة و الموارد الإستهلاكية .

❖ **الاستثمار الباحث عن الأسواق :**

ساد هذا النوع من الاستثمار في قطاع الصناعة النحولبية في الدول النامية خلال الستينات و السبعينات اثناء تطبيق سياسة الإحلال الواردات ، و يعتبر هذا النوع عوضا عن التصدير من البلد المصدر للاستثمار ، هذا النوع من الاستثمار لا يؤثر على الانتاج لأنه يحل محل الصادرات و له آثار إيجابية على الاستهلاك و آثار غير مباشرة على التجارة ، و هذا النوع يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدول المضيفة للاستثمار .

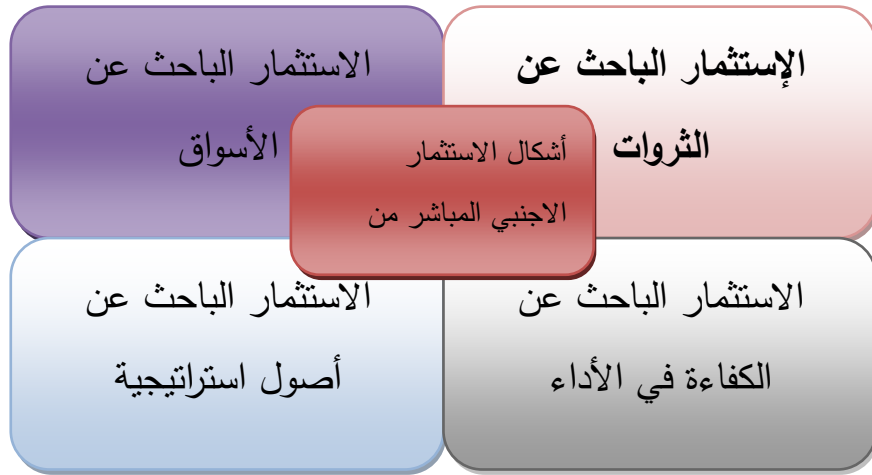
❖ **الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء :**

يحدث هذا النوع فيما بين الدول المتقدمة و الأسواق الإقليمية المتكاملة ، كالأسواق الأوروبية ، يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تكون الشركات متعددة الجنسيات بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية .

❖ **الاستثمار الباحث عن أصول استراتيجية :**

يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الاستراتيجية من بلد المصدر للاستثمار . ويعتبر هذا النوع ذو أثر توسيعي على التجارة من زاويتي الإنتاج و الاستهلاك ، كما أنه يعتبر بمثابة تصدير للعمالة الماهرة من قبل الدول النامية و يزيد من الصادرات و المعدات من البلد المصدر للاستثمار<sup>1</sup> .

1 - عبد السلام أبو قحف ، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي ، مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية ، ط1 ، لبنان ، سنة 2001 ، ص481 .



المصدر: من إعداد الطالبة .

## المبحث الثاني : واقع الأستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال مناخ الإستثمار السائد خلال الفترة 2000 – 2020 :

يعتبر الإقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا ذلك أنه يعتمد فيما يقارب 97% من مداخله على القطاع المحروقات يعني بترول و غاز ، و نتيجة هذا الوضع فإن الازمة الإقتصادية لسنة 1986 و التي كان سببها اسعار المحروقات في الأسواق الدولية أثرت بشكل واضح على الإقتصاد الجزائري حيث قلت مصادر التمويل و إرتفعت معدلات البطالة و عبئ المديونية الخارجية . مما جعل الجزائر تدخل في مرحلة جديدة تحت عنوان الإصلاحات الاقتصادية .

**المطلب الأول : التأطير القانوني للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر .**

شهدت هذه المرحلة إصدار العديد من النصوص التشريعية التي كانت ترمي في مجملها إلى تشجيع و جذب الاستثمار الأجنبي منها :

- قانون النقد و القرض : هذا القانون صدر في سنة 1990 لم يكن موجه في الاساس الإستثمار الاجنبي و انما كان موجه للسياسة النقدية بالدرجة الاولى ، ولكنه تضمن مجموعة من الاجراءات تهدف إلى تعزيز مكانة الاستثمارات الاجنبية منها :

- ✓ المساواة و الحرية في الاستثمارات
- ✓ التخلي عن شروط الشراكة بنسب محددة
- ✓ إقرار تحويل الارباح و إعادة تحويل راس المال .
- ✓ قبول الجزائر بمبدأ التحكيم الدولي عند المنازعات
- ✓ المساوات بين القطاع العام و الخاص و المستثمر الاجنبي و المحلي .
- المرسوم التشريعي لسنة 1993 : و هو يتعلق بترقية الاستثمار أي يعني :
  - ✓ تبسيط و تسهيل عملية الاستثمار بتخفيف التعقيدات الادارية .
  - ✓ تقدم ضمانات و امتيازات ضريبية .
  - ✓ التأكيد عل تحويل الارباح و راس المال .
  - ✓ انضمام الجزائر إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات .
  - ✓ انشاء هيئة مكلفة بمتابعة ملف الاستثمار في الجزائر .
- قانون 2006: جاء معدلا و منتم للامر الصادر سنة 2001 و أهم ما جاء فيه :
  - ✓ تخفيض مدة رد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات على طلبات المستثمرين والخاصة بإمكانية الاستفادة من المزايا ذات الطابع الاستثنائي من 30 يوم إلى 72 ساعة فقط.
  - ✓ تخضع المزايا الممنوحة للمستثمرين الأجانب إلى التفاوض بينهم وبين الوكالة.
  - ✓ إنشاء مجلس الوطني للاستثمار كهيئة أخرى لتسيير الاستثمار يرأسه السيد رئيس الحكومة ومن مهامه إعداد السياسات الكاملة لترقية الاستثمار وتطويره.

قانون 2016/08/03:

يهدف هذا القانون بشكل أساسي إلى توضيح الرؤية في مجال الاستثمار وذلك بالتركيز على توفير المناخ المساعد على جذب وإنجاز المشاريع الاستثمارية، حيث تضمن المحاور الأساسية التالية:

تنظيم الامتيازات والتحفيزات على ثلاثة مستويات وهي:

✓ المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة (إعفاءات ضريبية وجمركية وإعفاء من الرسم على القيمة المضافة)

✓ المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز (صناعة، فلاحية و سياحة) أو تلك المنشئة لمناصب الشغل.

✓ المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالاقتصاد الوطني.

**المطلب الثاني : تدفقات الإستثمار الأجنبي في الجزائر:**

حسب تقارير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات فإن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تطور بالزيادة في أهم القطاعات الاقتصادية (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات)

قطاع الصناعة استحوذ على أكبر قدر من هذه الاستثمارات بقيمة 1.613.708 مليار دينار جزائري خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2014 وهو ما يعادل % 55,68 من الحجم الكلي للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالنتيجة تمكن هذا القطاع من خلق ما يعادل 63928 منصب شغل، وفي المرتبة الثانية قطاع السياحة بمبلغ قدر ب 462619 مليون دينار و 14080 منصب شغل.

ولتوضيح تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2018 نقدم الجدول والمنحى التاليين:

الجدول رقم (04): حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2018 الوحدة (مليار دولار).

السنوات	حجم الاستثمار الاجنبي المباشر
2000	0.2
2001	1.1
2002	1.0
2003	0.6
2004	0.8
2005	1.0
2006	1.7
2007	1.6
2008	2.5
2009	2.7
2010	2.3
2011	2.5
2012	1.5

1.6	2013
0.7	2014
-0.5	2015
1.5	2016
1,2	2017
0.3	إلى غاية نهاية الثلاثي الأول من سنة 2018

المصدر :الوكالة الوطنية لتطويلا الاستثمارات – تقرير الندوة الاممية للتجارة و الاستثمارات لسنة 2017 .

يلاحظ من المعطيات أعلاه، وخلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2003 ، وجود تذبذب في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة فمن 0.2 مليار دولار سنة 2000 إلى 1.1 مليار دولار سنة 2001 ، وهذا تزامنا مع تطبيق أحكام المتعلقة بتطوير الاستثمارات، والذي كرس سياسة الانفتاح في مجال الاستثمارات الأجنبية بعدما كان هذا الأمر حكرا على الدولة أو أحد فروعها فقط، ثم انخفض هذا الحجم إلى مستوى 0.6 مليار دولار سنة 2003 ، بفعل اصطدام الكثير من المستثمرين الأجانب باجراءات إدارية ثقيلة، لكن إبتداءا من سنة 2006 سجل هذا الحجم زيادات واضحة من سنة إلى أخرى حيث بلغت أقصاها 2.7 مليار دولار سنة 2009، وهذا راجع إلى تحسن في المناخ الاستثماري في الجزائر والنتائج عن الاستقرار الأمني لسنة 2006 ، والذي تضمن المزيد - والسياسي في البلد، يضاف إلى هذا صدور قانون الاستثمار بصيغته الجديدة ( قانون 2016 من الامتيازات لفائدة المستثمر الأجنبي . غير أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة عرف انخفاضا ملفتا سنة 2010 ، وهذا بسبب 2009 الذي جاء بقاعدة 01 /07/ المؤرخ في / 22 تطبيق أحكام قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ، والصادر بموجب الأمر 09 المؤرخ في 22/07/2009 للطرف الوطني و % 49 للطرف الاجنبي فيما يخص الاستثمارات المشتركة.

مع الاشارة هنا الى أن أهم القطاعات الاقتصادية المستقطبة للاستثمارات الأجنبية خلال هذه الف ترة هي قطاع الاتصالات شركة اوراسكوم المصرية سنة 2001 ، والشركة الكويتية للاتصالات سنة 2004 ، واستثمارات فرنسية خارج قطاع المحروقات) من خلال شركة إضافة الى دولة الهند في قطاع الحديد ، إستثمارات أمريكية في قطاع الكيمياء والصيدلة من خلال شركة Danone ورغم هذا تبقى الاستثمارات في قطاع المحروقات تشكل نسبة تفوق ال 80 .

السداسي الثاني لسنة 2014 ، الأمر الذي انعكس سلبا على المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الجزائري وبالتالي إعطاء صورة سلبية عن عملية الاستثمار في الجزائر لدى المستثمر الأجنبي، وبداية من سنة 2016 وبالموازاة مع تطبيق القانون 16 ، 2016/08/03 المتعلق بترقية الاستثمار، عرف حجم الاستثمار الاجنبي ارتفاعا طفيفا حيث بلغ 1.5 مليار دولار نتيجة تضمن هذا القانون للمزيد من الامتيازات إضافة الى الاستقرار الأمني والسياسي في الجزائر خلال هذه الفترة .في حين سجلت سنة 2017 ما قيمته ، 1.2 %مليار دولار وهي بداية تراجع أخرى وقد يكون السبب هنا هو أيضا القاعدة الاستثمارية المعتمدة في الجزائر والمتمثلة في 49% وفي كل الأحوال فإن مستوى حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر خلال فترة الدراسة يسجل ضمن تحسن التدفقات الاستثمارية نحو الشمال الإفريقي والتي ارتفعت ب % 11 مسجلة 47,14 مليار دولار سنة 2016 ، حيث شكلت نسبة 51% الاستثمارات الأجنبية المتدفقة نحو مصر نسبة هامة في هذا الحجم بلغت % 17 أي ما يعادل 8,1 مليار دولار وكانت سببها اكتشاف شركات أجنبية لاحتياطات غازية الكبيرة.

### المبحث الثالث : تقييم السياسات جذب الاستثمار الاجنبي في الجزائر خلال فترة

2020- 2000

في إطار الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية في الجزائر قصد الرفع من مستوى الجاذبية للاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي بشكل خاص، سنحاول من خلال هذا المحور معرفة مدى فعالية هذه السياسات في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، من خلال حجم هذه الاستثمارات المستقطبة، والتي وضعت الجزائر في تصنيفات ومراتب دولية متخلفة تصدرها مؤسسات مختصة لتقييم مدى جاذبية مناخها الاستثماري، من خلال ما يسمى بمؤشرات المناخ الاستثماري

### المطلب الأول : مؤشر النوعية لتقييم جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد في الجزائر :

توجد العديد من المؤشرات الدولية التي تعبر عن نظرة المحللين الاقتصاديين ورجال الأعمال الدوليين إلى الأوضاع في دولة ما كموقع للاستثمار من وجهة نظر المستثمر الأجنبي، ومن بين أهم هذه المؤشرات نذكر مايلي:

#### ❖ مؤشر الحرية الاقتصادية : الجدول الموالي يوضح درجة الحرية الاقتصادية في الجزائر :

الجدول رقم(05): يمثل درجة الحرية الاقتصادية في الجزائر من 2019/2008

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الدرجة	55.7	56.6	56.9	52.4	51.0	49.6	50.8	48.9	50.1	46.5	44.7	46.2
الرتبة الدولية	102	107	105	132	140	145	146	157	154	172	171	171
الرتبة الاقليمية	13	14	14	14	15	14	14	14	13	14	14	14

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على نصوص و ترجمة معلوماتها في شكل جدول .

، نلاحظ من خلال الجدول رقم ( 02 ) أن الجزائر تميزت بحرية اقتصادية ضعيفة خلال السنوات الأولى من 2008 إلى 2016 56.9 من 100 ثم انخفضت في السنوات الأخيرة إلى حرية اقتصادية منعدمة، إذ أن درجة المؤشر تراوحت ما بين 44.7 كما نلاحظ أن مرتبتها كانت دائما فوق الرتبة 100 خلال الفترة المعنية، خاصة السنوات الأخيرة كانت في مراتب متأخرة حيث بلغت المرتبة 171 من بين 180 دولة، وهذا دليل على تراجع المناخ الاستثماري في الجزائر وعدم جاذبيته للاستثمارات الأجنبية. فحسب تقرير الحرية الاقتصادية لسنة 2019، تبلغ درجة الحرية الاقتصادية الجزائرية 46.2 نقطة من 100 نقطة، مما يجعلها في درجة المكبوت



(منعدمة الحرية) في الرتبة 171 في مؤشر 2019 ، حيث ارتفعت مجموع نقاطها بمقدار 1.5 نقطة .وإذا ما قرناها مع اورة لها نجد أن المغرب احتل المرتبة 75 بدرجة 62.9 نقطة، ثم تونس في الرتبة 125 بدرجة 55.4 نقطة، ثم مصر في الدول الإفريقية افي الرتبة 144 بدرجة 52.5 نقطة . وقد احتلت الجزائر المرتبة 14 عربيا من بين 14 دولة تم تقييمها بالكامل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ودرجتها الإجمالية أقل بكثير من المتوسطات الإقليمية والعالمية.

❖ مؤشر التنافسية العالمي : ويتم التدليل على مستوى التنافسية من خلال الجدول المالي:

الجدول رقم(06): مؤشر التنافسية العالمي في الجزائر للفترة 2004 -2018 :

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2015	2016	2017	2018
ترتيب	71	82	77	76	99	83	86	87	110	100	79	87	87	86
عدد الدول	104	117	125	131	135	133	139	142	144	148	144	140	138	137
الدرجة	3.67	3.9	3.9	3.98	3.95	3.95	3.96	3.96	3.72	3.8	4.1	4.0	4.0	4.1

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على البيانات موقع المنتدى الاقتصادي العالمي

<https://www.weforum.org/reports>

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر خلال السنوات الأولى من 2004 إلى 2013 تميزت بقدرة تنافسية ضعيفة جدا حيث تراوحت درجتها بين 3.67 و 3.98 نقطة من 7 ، ثم تحسنت في السنوات الأخيرة بنسبة طفيفة إذ ارتفعت درجة المؤشر إلى 4.1 نقطة.

وحسب مؤشر التنافسية لسنة 2018 /2017، نلاحظ اختلاف الوضعية التنافسية للجزائر مقارنة بالمغرب مثلا، حيث احتلت الجزائر المرتبة 86 من بين 137 دولة بقيمة 4.1 نقطة، بينما جاءت المغرب في المرتبة 71 بقيمة 4.2 نقطة، وبالتالي الاقتصاد المغربي كانت أكثر تنافسية عالميا من جزائر إلا أنها كانت أكثر تنافسية

عن كل من جارتها تونس التي جاءت في المرتبة 95 بقيمة 3.9 نقطة، ومصر الجزائر، التي جاءت في الترتيب 100 بدرجة 3.9 نقطة لهذه الفترة، وهذا راجع للأوضاع العامة السائدة في هذين البلدين.

❖ مؤشر مدركات الفساد العالمي (الشفافية):

الجدول رقم (07) : يوضح تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر في فترة 2000-2019 :

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القيمة	34	36	36	36	34	33	35
الترتيب	105	94	100	88	108	112	105
عدد الدول	174	175	174	167	176	180	180

المصدر : من إعداد طالبة بناء على بيانات المنظمة الشفافية العالمية الموقع :

<https://www.transparency.org>

حسب الجدول أعلاه، نجد أن مؤشر الشفافية الدولية للجزائر قد تراوح بين 33 و 36 نقطة من 100 ، خلال السنوات 2012 إلى 2018 ، وهذا يدل على أن الجزائر من الدول ذات المعدلات العالية للفساد حسب رأي المنظمات الدولية، حيث يعتبر الفساد من العقبات ذات الأهمية في الجزائر لإعاقة ممارسة الأعمال. واحتلت مراتب تفوق الرتبة 100 في أغلب سنوات هذه الفترة مما أنها في مجموعة البلدان المتأخرة، ماعدا سنة 2013 و 2015 جاءت في المرتبة 94 و 88 علي التوالي .

وحسب تقرير المؤشر لسنة 2018 ، جاءت الجزائر مع مصر في نفس المرتبة 105 من بين 180 دولة، ونفس الدرجة 35 نقطة، وقد سبقتهما المغرب وتونس التي جاءتا في نفس المرتبة 73 ونفس الدرجة 43 نقطة، مما يعني أن المغرب وتونس أقل انتشارا للفساد وأكثر شفافية من الجزائر ومصر.

ومن خلال النظر إلى وضعية الجزائر بالنسبة لهذا المؤشر نجد أنها تتمتع ببيئة اقتصادية أقل شفافية في أداء الأعمال ما يجعلها أقل جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر من الدول المجاورة .

❖ مؤشر سهولة الأعمال : يتضح هذا المؤشر من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم(08): يوضح تطور مؤشر سهولة الأعمال في الجزائر 2015-2019 :

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
القيمة	50.69	45.72	47.76	46.71	49.65
الترتيب	154	163	156	166	157
عدد الدول	189	189	190	190	190

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على بيانات البنك الدولي من الموقع :

<https://www.doingbusiness.org/en/reports/global-reports>

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك تذبذب في مؤشر سهولة أداء الأعمال، إلا أنه انخفض في السنوات الأخيرة عن سنة 2015 التي كانت فيها قيمة المؤشر 50.69 نقطة، ثم بعد ذلك بقي المؤشر يتراوح بين 45.72 و 49.65 من 100 وهي قيمة ضعيفة تفسر صعوبة أداء الأعمال في الجزائر.

### المطلب الثاني : التدابير المتخذة قصد تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر:

بداية وفي سياق المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري يتضمن مشروع قانون المالية لسنة 2018

توقع للمعطيات الاقتصادية الكلية التالية ( لجنة المالية والميزانية بالمجلس الشعبي الوطني) :

✓ أن يبلغ الناتج المحلي الخام حجم 20892 مليار دينار.

✓ معدل النمو 4% ، معدل النمو خارج المحروقات 4.2%

✓ معدل التضخم 5.5 % ، معدل البطالة 11.1%

✓ الديون الخارجية للجزائر في حدود 03 مليار دولار.

✓ احتياطات الصرف في حدود 84.6 مليار دولار مع نهاية 2018.

أما عن القطاعات ذات الأولوية في الاستثمار فهي كما يلي:

الصناعة، السياحة، الفلاحة، قطاع الطاقات المتجددة، قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

في حين تتوزع المزايا المشتركة للاستثمارات المؤهلة جغرافيا على منطقتين ( الشمال والجنوب) ومن حيث إنجاز

المشروع على مرحلتين: مرحلة الإنجاز ومرحلة الاستغلال.

### خلاصة الفصل :

الجزائر من بين الدول التي تتمتع بمقومات عديدة وقدرات اقتصادية وعوامل مختلفة تجعل لها دورا فاعلا في جذب الاستثمار بشرط ان توفر كل الظروف والامتيازات والضمانات التي بواسطتها تكون دولة مرغوب الاستثمار بها مما ساعد على ظهور تشريعات جديدة مشجعة للاستثمار و هذا في شكل وحيد و هو الشركات المختلطة ، ثم من التسعينات إلى غاية اليوم تمت عدة محاولات لإصلاح النظام الاقتصادي الجزائري قصد قبول الاستثمارات الأجنبية في شكلها الكامل .



خاتمة

### الخاتمة

تطرقت الدراسة إلى محاولة تحليل وتقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم الإفرازات الناشئة عن انفتاح الاقتصاديات النامية، ويعتبر كذلك من أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا، وظهرت الحاجة إليه من طرف الدول النامية على غرار الدول المتقدمة نظرا لما له من فوائد اقتصادية واجتماعية تعود على البلد المضيف. وبسبب دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تمويل عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية، يقتضي تحسين مناخ الاستثمار، وإيجاد هيئات متخصصة ومهتمة بتنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل البلدان النامية مع تسهيل الإجراءات وتبسيطها ورفع من مستوى الخدمات. لهذا تحاول العديد من الدول استقطابه إليها خاصة الدولة الجزائرية والتونسية التي تسعى جاهدة إلى توفير مناخ استثماري مشجع لاستقطاب المزيد من المستثمرين الأجانب، باستعمال العديد من الإجراءات لتخفف من وطأة التكاليف التي قد يتحملها المستثمر من جهة، ومن جهة أخرى توفر له الـ البيئة المناسبة لتحقيق نشاطه الاستثماري مما يجعله يقبل على الاستثمار. وبناء على دراستنا السابقة حاولنا من خلال الفصول الثلاثة لبحثنا الوصول إلى مجموعة من النتائج التي يمكن من خلالها أن نؤكد صحة أو عدم صحة الفرضيات المعتمدة ضمن دراستنا وعلى كامل فصول الدراسة والتي على أساسها يمكن تقديم جملة من الاقتراحات الرامية إلى تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر وتونس للسماح بتدفق حجم أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة

#### من خلال ما سبق يتضح لنا بعض النتائج المتوصل إليها فيما يلي :

- يشكل الاستثمار الاجنبي افضل ما هو متاح من مصادر التمويل الخارجي بالنسبة الى الدول النامية .
- يرتبط حجم تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى بلد ما بما يقدمه هذا البلد من حوافز وامتيازات
- ان توفير المناخ المناسب للاستثمار وكذا تحقيق الاستقرار السياسي هو الذي يؤثر في ثقة المستثمر الاجنبي ويدفعه لتوجيه استثماراته الى بلد دون آخر .
- يأخذ الاستثمار الاجنبي اشكال متعددة فقد يكون مشتركا بين الدولة الام والدولة المضييفة .
- تتمتع الجزائر بمؤهلات وعناصر تنافسية مهمة يمكنها ان تجعل من الجزائر بلدا رائدا في استقطاب الاستثمار الاجنبي خاصة مع مواصلة الاصلاحات المختلفة التي باشرتها الدولة .
- بالرغم من ان الناتج المحلي الاجمالي بالإضافة الى بعض المؤشرات الاخرى لازالت تعتبر مؤشرات جيدة في الجزائر وتعكس قدرة الافراد على الحصول على الكثير من حاجياتهم

الاساسية الا انه لا يمكن اعتبارها كافية للتعبير عن هذا التقدم ، ولا زالت هناك حاجة ماسة الى ايجاد مجموعة اخرى من المؤشرات التي تستطيع ان تعكس المناخ الاستثماري في الجزائر .

### - آفاق الدراسة:


نرى أن موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال طويلا للقيام بمزيد من الدراسات، ومن ضمنها التي قد تثير اهتمام الباحثين تتمثل في:

- دور السياسات الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المضيفة (الجزائر)؛
- دراسة مدى تكيف واستجابة الإطار التشريعي والمؤسسي في البلدان المضيفة (الجزائر) لمتطلبات المناخ الاستثماري الجيد؛

كما يمكن إثارة موضوعات أخرى للبحث مثل تحليل مناخ الاستثمار في ولاية ما من التراب الوطني ودراسة جانب من جوانب المناخ الاستثماري ومدى تأثيره على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

..





قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

اولا: الكتب :

- خلاف أحمد دو القوانين و التشريعات في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ، المكتب العربي للمعارف ، ط1، سنة 2001 .
  - شلغوم محمد عميروش ، دور مناخ الاستثماري لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الدول العربية ، مكتبة حسين العصرية ، لبنان ، سنة 2012.
  - شمري ، أحمد هليل ، معوقات الإستثمار الاجنبي في الدول العربية ، مصر ، العراق ، السعودية ، الجزائر ، اليمن ، سنة 2016 .
  - عبد السلام أبو قحف ، اقتصاديات الاعمال و الاستثمار الدولي ، مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية ، ط1، لبنان سنة 2001.
  - فانتن ، الاستثمارات العربية كمدخل للتكامل الاقتصادي ، دار الهدى للنشر و التوزيع ، الأردن ، سنة 2001.
  - فؤاد التاجر ، الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي ، مؤسسة الشباب الناجح ، مصر ، سنة 2000.
  - يحياوي سمير ، العولمة و تأثيرها على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الدول العربية حالة الجزائر ، علوم التسيير ، جامعة البويرة ، سنة 2015 .
- ثانيا : مذكرات و أطروحات .
- بالاخضر ، سياسة التمويل الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ضل التطورات العالمية الراهنة ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد مالي ، جامعة الجلاي اليابس ، سيدي بلعباس ، سنة 2015 .
  - سعدي ، تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ، علوم التسيير ، جامعة منثوري قسنطينة ، سنة 2007.
  - صبيحي ، شهناز ، مناخ الاستثمار في الجزائر ، دراسة تحليلية تقييمية ، حوار الفكري .
  - عبد الكريم كاكي ، أثر الاستثمار الاجنبي على تنافسية الاقتصاد الجزائري ، أطروحة دكتوراه ، المركز الجامعي بغرداية ، سنة 2010 و 2011 .

## قائمة المصادر والمراجع

- كريمة قويدري ، الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر ، اطروحة دكتوراه ، علوم اقتصادية و تسيير ، جامعة تلمسان ، سنة 2010.

### ثالثا : مجلات و دوريات :

- زغبة ،طلال ، واقع مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر بين معوقات متطلبات تحسين بيئة الاستثمار ، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، سنة 2012 ، ط7.
- الشريف ، الريحان ، هوام ، تحليل واقع مناخ الاستثمار في الجزائر و تقويمه ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث و الدراسات الادارية و الاقتصادية ، ط1 ، سنة 2014.
- عبد الحميد بوخاري ، مناخ الاستثمار في الدول العربية ، مجلة الباحث ، العدد 10 ، جامعة قاصدي مرياح ، ورقلة ، سنة 2012 .
- غريب بو لرياح ، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة و طرق تقييمها دراسة حالة في الجزائر ، مجلة الباحث ، العدد 10، جامعة قاصدي مرياح ، ورقلة ، 2012 .
- مكيد ، علي ، تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر ، مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية ، سنة 2019 ، ط9.

### رابعا : المواقع الالكترونية .

<https://www.transparency.org>

<https://www.weforum.org/reports>



